



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

مجله شماره ۱۰۰
مجله شماره ۱۰۱
مجله شماره ۱۰۲
مجله شماره ۱۰۳
مجله شماره ۱۰۴
مجله شماره ۱۰۵
مجله شماره ۱۰۶
مجله شماره ۱۰۷
مجله شماره ۱۰۸
مجله شماره ۱۰۹
مجله شماره ۱۱۰

۱۶۴۲۳
۱۶۵۸

مجله شماره ۱۰۰
مجله شماره ۱۰۱
مجله شماره ۱۰۲
مجله شماره ۱۰۳
مجله شماره ۱۰۴
مجله شماره ۱۰۵
مجله شماره ۱۰۶
مجله شماره ۱۰۷
مجله شماره ۱۰۸
مجله شماره ۱۰۹
مجله شماره ۱۱۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

۱۶۴۲۳

۱۶۵۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

مجله شماره ۱۰۰
مجله شماره ۱۰۱
مجله شماره ۱۰۲
مجله شماره ۱۰۳
مجله شماره ۱۰۴
مجله شماره ۱۰۵
مجله شماره ۱۰۶
مجله شماره ۱۰۷
مجله شماره ۱۰۸
مجله شماره ۱۰۹
مجله شماره ۱۱۰

۱۶۴۲۳
۱۶۵۸

مجله شماره ۱۰۰
مجله شماره ۱۰۱
مجله شماره ۱۰۲
مجله شماره ۱۰۳
مجله شماره ۱۰۴
مجله شماره ۱۰۵
مجله شماره ۱۰۶
مجله شماره ۱۰۷
مجله شماره ۱۰۸
مجله شماره ۱۰۹
مجله شماره ۱۱۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

۱۶۴۲۳

۱۶۵۸

۱۶۴۲
C.V. ۵۸۸



[illegible]

لم يترك البيان من بيان الحاقه ولم يطف

الحاقه على ما هيته المظنه بل كان البيان المقدر

مضاف الى الكلام الاخرين بل ذكر البيان وطف

على المقدر بل كانت لفظة والقياس على المقار

بغيرها السباده من العطف المعجز عن المقار

بين المقطوع المطور عليه ثقت ما هوارة

بينها وما من **الاول** والثاني تحت البيان

فلا اولى بين التبريز والقبور وفي الثاني

الاول والاولى منها سائر وان ولما جاء بيان

المعجز على من جسد بيان الحاقه انما يلفظ

فقال وموضوعه عطف على الحاقه ولم يرد بيان

موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

ان موضوعه عطف على بيان الحاقه **فان** يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

فان يظن

[illegible]

في الاماكن التي ليس على عدم اعتبارها مع القابل
قيمه

والتاريخ المذكور في هذه الايام
والاخبار المذكورة في هذه الايام
والاشياء المذكورة في هذه الايام
والاولى المذكورة في هذه الايام
والثانية المذكورة في هذه الايام
والثالثة المذكورة في هذه الايام
والاربعاء المذكورة في هذه الايام

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a vertical crease down the center, suggesting it was once folded. There is no text or other markings on the page.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint vertical lines, possibly from the binding or stitching. There is no text or other markings on the page.

[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.

187

卷之四
 詩經
 卷之五
 楚辭
 卷之六
 漢書
 卷之七
 後漢書
 卷之八
 三國志
 卷之九
 晉書
 卷之十
 宋書
 卷之十一
 南齊書
 卷之十二
 梁書
 卷之十三
 陳書
 卷之十四
 魏書
 卷之十五
 北齊書
 卷之十六
 周書
 卷之十七
 隋書
 卷之十八
 唐書
 卷之十九
 五代史
 卷之二十
 宋史
 卷之二十一
 元史
 卷之二十二
 明史
 卷之二十三
 清史
 卷之二十四
 欽定四庫全書
 卷之二十五
 欽定四庫全書
 卷之二十六
 欽定四庫全書
 卷之二十七
 欽定四庫全書
 卷之二十八
 欽定四庫全書
 卷之二十九
 欽定四庫全書
 卷之三十
 欽定四庫全書
 卷之三十一
 欽定四庫全書
 卷之三十二
 欽定四庫全書
 卷之三十三
 欽定四庫全書
 卷之三十四
 欽定四庫全書
 卷之三十五
 欽定四庫全書
 卷之三十六
 欽定四庫全書
 卷之三十七
 欽定四庫全書
 卷之三十八
 欽定四庫全書
 卷之三十九
 欽定四庫全書
 卷之四十
 欽定四庫全書
 卷之四十一
 欽定四庫全書
 卷之四十二
 欽定四庫全書
 卷之四十三
 欽定四庫全書
 卷之四十四
 欽定四庫全書
 卷之四十五
 欽定四庫全書
 卷之四十六
 欽定四庫全書
 卷之四十七
 欽定四庫全書
 卷之四十八
 欽定四庫全書
 卷之四十九
 欽定四庫全書
 卷之五十
 欽定四庫全書
 卷之五十一
 欽定四庫全書
 卷之五十二
 欽定四庫全書
 卷之五十三
 欽定四庫全書
 卷之五十四
 欽定四庫全書
 卷之五十五
 欽定四庫全書
 卷之五十六
 欽定四庫全書
 卷之五十七
 欽定四庫全書
 卷之五十八
 欽定四庫全書
 卷之五十九
 欽定四庫全書
 卷之六十
 欽定四庫全書
 卷之六十一
 欽定四庫全書
 卷之六十二
 欽定四庫全書
 卷之六十三
 欽定四庫全書
 卷之六十四
 欽定四庫全書
 卷之六十五
 欽定四庫全書
 卷之六十六
 欽定四庫全書
 卷之六十七
 欽定四庫全書
 卷之六十八
 欽定四庫全書
 卷之六十九
 欽定四庫全書
 卷之七十
 欽定四庫全書
 卷之七十一
 欽定四庫全書
 卷之七十二
 欽定四庫全書
 卷之七十三
 欽定四庫全書
 卷之七十四
 欽定四庫全書
 卷之七十五
 欽定四庫全書
 卷之七十六
 欽定四庫全書
 卷之七十七
 欽定四庫全書
 卷之七十八
 欽定四庫全書
 卷之七十九
 欽定四庫全書
 卷之八十
 欽定四庫全書
 卷之八十一
 欽定四庫全書
 卷之八十二
 欽定四庫全書
 卷之八十三
 欽定四庫全書
 卷之八十四
 欽定四庫全書
 卷之八十五
 欽定四庫全書
 卷之八十六
 欽定四庫全書
 卷之八十七
 欽定四庫全書
 卷之八十八
 欽定四庫全書
 卷之八十九
 欽定四庫全書
 卷之九十
 欽定四庫全書
 卷之九十一
 欽定四庫全書
 卷之九十二
 欽定四庫全書
 卷之九十三
 欽定四庫全書
 卷之九十四
 欽定四庫全書
 卷之九十五
 欽定四庫全書
 卷之九十六
 欽定四庫全書
 卷之九十七
 欽定四庫全書
 卷之九十八
 欽定四庫全書
 卷之九十九
 欽定四庫全書
 卷之一百
 欽定四庫全書

في الانارات حيث تالي اذا وردت القضايا
 في مثل هذا الذي يسمى **قبا** سا او تقولا
 او شيئا من هذه القواعد وقصصت
 في جرد وليس في جرد وليس في جرد
 في الانارات حيث تالي اذا وردت القضايا
 في مثل هذا الذي يسمى **قبا** سا او تقولا
 او شيئا من هذه القواعد وقصصت
 في جرد وليس في جرد وليس في جرد

[illegible]

[illegible]

الكلام هكذا وروى عن الشريفي على الاطلاق انه قد
 في مقوله هو انما يوقع الشريفي على ان
 في قوله لا اظن اني اعمل في الاصل على غير
 ان يوقع الشريفي على انما يوقعه العلم فيحقق
 لا ان الشريفي انما يوقعه العلم فيحقق
 اذ فلا في العلم انما يوقعه العلم فيحقق
 انما ان يوقع الشريفي في ذلك العلم انما يوقعه
 بوجه من الوجه كذا وكذا الشريفي في ذلك
 في العلم في العلم انما يوقعه العلم فيحقق
 في العلم انما يوقعه العلم فيحقق
 في العلم انما يوقعه العلم فيحقق
 في العلم انما يوقعه العلم فيحقق

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

٦ ونسبته
 اعاده الطبع لا يفتح ويكتفى انما الاول
 ابعيد على الاشارة الى هذا الجواب لما
 كان في عبارته اشارة الى اجابته والايجاب
 في الواقع سوس هذا وكان اشارة الى هذا
 ولما كان ما ذكره الشارح لا لا ينبغي
 على ما هو الظاهر كلام المصنف في الوجه
 السبع عاشر ينبغي على خلافه حقا قلنا
 هو على هذا الوجه مثل ما يراد على الوجه السابق
 وتقرره ان قوله لا يفتح تصور في رسم
 ان اراد به التصور برسم ما قسم الى الاجزاء
 لكن لا يتم التقريظ في النقطة بيان سبب
 اراد هذا الرسم في مفتحة الكلام وانه اراد
 به التصور بهذا الرسم فلان ان لو لم تصور

[illegible]

في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...
في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...
في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...

الفرقة الاولى...
ليس...
ما ذكره...
في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...
في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...

ذكره...
في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...
في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...
في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...

في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...
في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...
في كل واحد من هذه الوجوه...
فان قيل...
ما ذكره...

[illegible]

واسم على بيان الحاجة ما يفيد بيان الحاجة
 اعني القصد لبيان ذلك القصد قوله لا على غيره
 على ما عرفت وعلى ان هذا هو المقصود على كل
 من القصد مجرد في المتن لا دور في المتن
 على كل من القصد لبيان الحاجة
 الشروع على العربي بما القصد والمفاد
 لما في بيان القصد الشروع على القصد
 على بيان القصد الشروع على القصد
 بيان القصد الشروع على القصد
 الشروع على القصد الشروع على القصد
 من القصد الشروع على القصد
 على القصد وقوله في الفصل الاول
 الشروع على القصد الشروع على القصد

[illegible][illegible]

الحكمة والكفاية والامكانة عدمها بل يصح

فصل في معرفة الاصل والفرع

ویرمعه و التصديق فاستوفى اخذها اقره فذكره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

1974

باب اول

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

مجلسه اول در تاریخ ۱۳۰۲/۱۲/۲۵

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and covers most of the page, with some marginalia visible on the left and right edges. The script is cursive and appears to be from a historical document.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

فانما هو الذي كان عليه في ذلك الوقت من العلم والفضل

[illegible]

حكيم وبعيد الأوهام والقول وهو بهذه الاستعداد
 الحكيم والتصديق على ما به الحكيم وتسمي
 حكما وهذه التسمية بالاعتقاد الأولي غير باهتة
 التي هي فلكية الحقيقة للحكمة فتمت من غير اجراء
 ولا عطف الوجودات تسمى **بالاعتقاد** ومن قال
 انها ليست من مراتب اجراء ولا عطف النعم والاعتقاد
 وكذا الاعتقاد من قول الانسان ليس كاعتقاد
 بخلاف مرتبة مراتب اجراء وهو ذات الانسان
 وفهم الحكيم من مرتبة هذا النعم بل كماله
 بالادوية اعني النسبة الثابتة المجردة وهي مرتبة
 من حيث تعلق الاعتقاد بالادوية والاعتقاد
 نسبة حكيم ومعنى الادوية هي النسبة كقوله
 غير ان النسبة هي نسبة فاعية خبيثة ومنه

[illegible]

صورت النسبة في انهم لم يكن للثمن اذا
فقط النسبة مقدم بالذات في جميع الصور
وبارنا في بعضها فقط وهذا الادراك على
ادراك غير مباشر في الشيء كمنهض ادراك
فوقه انما في نسبة لم يست بناء مستر
وهذا ادراك ثبوت الكتاب في الادراك
رفع ثبوت الكتاب بغيره فهذا الادراك على
ومرر الادراك الاول اعني ادراك غير مباشر
الغير على كل اداة المقصود الا على الادراك
الاول هو الادراك الثاني فما ذكره في قوله وهذا
نسبة ثبوت الكتاب في الادراك وفتنا نسبة ثبوت
الكتاب على نسبة ثبوت ادراكه وهذا النسبة
الى الثبوت بانه نسبة ثبوت الكتاب

ال

الادراك باعتبار ما يرجع فيه الى النسبة
مفهوم الغير كذا لفت وقائمة هذا
النسبة على ما في هذه الاطراف في الادراك
وعلى تقدير ان هذا الادراك في النسبة
باعتبار مفهوم الغير والادراك في النسبة
النسبة المذكورة في هذا الاعتبار في الادراك
وهذا الكتاب في الادراك في الادراك
وهو لعمري ان هذا الكتاب في الادراك
في الادراك في الادراك في الادراك
فما كان في الادراك في الادراك في الادراك
المتعلق بمفهوم الادراك في الادراك
اذا كانت النسبة في الادراك في الادراك
اذا كانت النسبة في الادراك في الادراك

هذا الكتاب في الادراك في الادراك في الادراك

الانتماء هو الادراك المتعلق بالنسبة الحكيمة الشبهة
في قوله انما اداة بكونها اداة بكونها اداة
ابا وبغيره اداة بكونها الادراك المتعلق بالنسبة
في الصورة في الادراك في الادراك في الادراك
مفهوم في الادراك في الادراك في الادراك
ومرر على اداة بكونها اداة بكونها اداة
لادراك في الادراك في الادراك في الادراك
في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
ومرر على الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
والنسبة في الادراك في الادراك في الادراك
مفهوم في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
خط الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
مفهوم في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك

مفهوم في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
ادراك في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
مفهوم في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
لادراك في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
ادراك في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
مفهوم في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
ادراك في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
مفهوم في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
ادراك في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
مفهوم في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
ادراك في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك
مفهوم في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك

هذا الكتاب في الادراك في الادراك في الادراك في الادراك

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, written diagonally across the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, discussing the importance of the book and its contents.

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

1857

عربی و فلسفه تألیف

تفصيلها على خمسة من المذهبين تفرع على محرم
البيان للاسبابية انما لفظ كاذب ظاهر كاذب
وما ذكره من بيان عدم الانطاف محل ما ذكره
في بيانها وفي بعض عدم الانطاف كالاخص
كلها كما في ما ذكره في بيان الدرس في بعض
التقريب نفسه على نظر عدم الانطاف
العدم من تمامها والعدم في التقسيم
استمرار التقسيم بالقرآن هو هذا على عرف
جهد البيان بقوله ويرى عليه في بعض
الاعتراض كقوله انزال السلام شرعا في قوله
بأنه على ما في القرآن والعدم من عدم الانطاف
في قوله كاذب صحيحا في قوله في قوله كاذب
عليه ويرى على ما في قوله كاذب في قوله كاذب

الشبهة قلنا وصف فهو وصف بالاعتبار
 الحكم دون تصورهما اعتمادا على العلم
 بالاعتبار فثبت الوصف للشيء دون العلم
 وآما وصف التصورات بالاعتبار فثبت كونه
 على تقدير ما لا يخفى إلا أن ما انصفرت له العلم
 والتقدير على تقديره كونه العلم لا يتصور
 معك **قوله** ألا الحكم علم حقيقة مثلا لا
 اراد به وصف الحكم بل وصف العلم بوصفه
 على شكله أو الحكم كونه العلم أو كونه العلم
 لنفسه فالعلم إذاً هو كونه العلم كونه
 ذاته اراد به تعلق الحكم بتعلق العلم
 بالعلم فلا بد من العلم بالعلم لا بد من العلم
 بالعلم لا بد من العلم بالعلم لا بد من العلم

لا اذكر في هذا الموضع من تاريخه ما ذكره في غيره من مواضعه من ان كان له من العمر نحو ثمانين سنة وانه قد مضى عليه من عمره نحو سبعون سنة وانه قد مضى عليه من عمره نحو سبعون سنة وانه قد مضى عليه من عمره نحو سبعون سنة

بل انما يتعلق بالدرج واجبت به اذ هو
 بوجه بلا واسطة وهذا اذ كان حكمه على خلاف
 وادراك النسبة **بلا واسطة** حقيقة وبطلان
 اقول ان النسبة اذا اريدت الحكم
 النسبة كانت غير لا النسبة التقيدية
 وانما اذا اريد بها النسبة التقيدية فمقصود
 الحكم بطلان درجتها بلا واسطة نعم لا انما ادعاه
 ان من ضرورية الحكم انما يتعلق باوراك
 النسبة كانت غير كما عرفت سابقا
 انما يصح بطلان ادراك الحكم اذ كان غير
 وانما اذا نظرنا في هذا المقصود
 فادراك النسبة الى الطرفين ونسبة الطرفين
 الاخرين وانما كان مثلا في هذا المقصود

[illegible]

۶ / اضافہ و ترمیم

فصل في بيان ما يجب من العلم والادب

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

في سنة ١٢٠٠ هـ

مكتبة السيد الشيخ محمد الشافعي

التصديق في عامة العلم ان لم يكن قسمه من
 قطعا ان يشي من تعاليم الدين فليس من
 يد وان اراد ان لم يكن قسمه من هذا
 القسم فليس من دينكم كونه التصديق عند الاما
 قسمه العلم قطعا من عدم كونه قسمه
 من العلم من هذا القسم والاعيان اطلا
 كونه من القسم على العلم الجوز
 ان لم يكن قسمه العلم التصديق ويكون
 كما فعل الشيخ في التصديق والاشارة
 انه كونه من تعاليم الدين لا التصديق
 التصديق في عامة العلم في الغرض
 تعاليم العلم على ما في الغرض من هذا
 من تعاليم الغرض المذكور وهو من تعاليم العلم

فمنعني من ذلك ما لم أكن أعرفه ولا أفهمه، وأما
العلماء فقد كانوا يفتخرون بالعلم والفضل
وكانوا يتكلمون في العلم والفكر والخلق
بجسدهم وأقلامهم لا بقلوبهم وأرواحهم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

الطالع الى الصدر والتصديق لا يقسم العلم

التصديق في العلم بالصدق من موانع هذا التصديق
 لا يتصور في العلم بالصدق من موانع هذا التصديق
 على ما به كنفه ذكره في كتابه منطوقه
 فمنه **ب** ما به كنفه ذكره في كتابه منطوقه
 عليه السلام ما لا يجوز تركه في العلم بالصدق
 لا يجوز تركه في العلم بالصدق
 التصديق في العلم بالصدق من موانع هذا التصديق
 لا يتصور في العلم بالصدق من موانع هذا التصديق
 على ما به كنفه ذكره في كتابه منطوقه
 فمنه **ب** ما به كنفه ذكره في كتابه منطوقه
 عليه السلام ما لا يجوز تركه في العلم بالصدق
 لا يجوز تركه في العلم بالصدق
 التصديق في العلم بالصدق من موانع هذا التصديق
 لا يتصور في العلم بالصدق من موانع هذا التصديق
 على ما به كنفه ذكره في كتابه منطوقه
 فمنه **ب** ما به كنفه ذكره في كتابه منطوقه
 عليه السلام ما لا يجوز تركه في العلم بالصدق
 لا يجوز تركه في العلم بالصدق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

كلامه كونه على التيق وهو الاغتراف
 بناء على قول كلاس ويكنى انه كمال قول الله
 وبقال الجوع تصديق على ما في
 الجوع فاجعل عند جوع الله وحلته
 بسبب جوع تصديق في كمال الله
 ما واما التصديق على ما في الله
 والعرف بينهما ما هو في الفرق بين
 التصديق على ما في الله والتصديق على ما في
 شئ من وجهه ثلث اقسام اولها على ما في
 قوله عليه السلام في كماله في الحقيقه قال
 انه تصديق اقرأه عليه بنو او اشراف
 كمال الجوع تصديق والعرف تصديق
 من المكنى والوسط بينهما ما هو في

St. Louis

[illegible][illegible]

الارضية وانهم نظروا الى الاحوال وان لو لم يرد
 حكم وهو يكون مذنب لكل ذنب واجزا فلك
 احد من الناس بالافراشة السجدة فاجاب
 الربا قال نعم فمنها هو وهو كل من فيها فذكر
 عكلا لا يعلم ان لم يرد ما لا دور **والقول**
 قول الشيخ هو كما كان من رجا حرة وافضل منه
 لم يتغير من قدس رجا حرة اتنا والفرق
 للسند رجا حرة القضا بالكلية من الرين
 مع ما قسمته من تلك القضا بالاراضة
 اخضرى لاطل على ارض من شجرة الخفيف
 لا ليطال من الرين من شجرة الخفيف
 قيل ليس بين الارض والفرق من رجا حرة
 القضا بالكلية واخضرى من شجرة الخفيف

آه المقدم من هذا الكلام دفع شبهة
 اوردت على قوله وذلك لان التقدير
 ان كان اعتبار غير التقدير مع الحكم
 انما لان ان التقدير لو كان هو التقدير
 مع الحكم كان اعتبار التقدير واثما لازم لكان
 هو التقدير المقيد بالحكم كاعتبار البعض اثما
 اذ كان اعتبار غير الحق في تلك الايام ان
 الواحد التقدير يكون مع الواحد من الواحد
 بخلاف مجرد الواحد ووضوح هذا الكلام
 ان في التقدير اعتبار غير هذا لان وجه
 الجمع بين الحكم واثم الحكم هو الحكم فقط
 فان اراد اعتبار التقدير مع الحكم بالاعتبار
 مع اعتبار التقدير المقيد بالحكم فانه لازم

الحمد لله

[illegible]

عبارة المذكورة في التقسيم يدل على انه لفظ
موضوعي بانها انحصار النظم في مطلقا كما ان بعض
عبارات التصديق مما يتغير في العلم من اجل ان
معناه ان المطلق لفظ التصديق هو موضوعي
على ما يتبين من التصديق منها فهم قد جرت العادة
بانه يستعمل المطلق للتصديق فلا يشاء وانما العمل
بالاقتضاء في جهة موضوع التصديق من علم الحقيقة
طبيعي ومنها فهم كل تصديق لا يوافقه من التصديق
فهم قد جرت العادة وانما كلام الله في الحقيقة لا يجوز
للتصديق فيه واعداده انما في كلام الله في الحقيقة
من لم يكن فيه من العرف وانه اراد بالتقسيم
مع غيره من علمه وكونه في انما التصديق
على ما يتبين من التصديق اذ هو غير علمه في قوله

عنه

عليه وهذا التصديق انما اراد ان يكون
عما هو في الوجود في التقسيم المذكور في علمه
وكذا انما في التصديق في علمه في المصداق
لا على الدول ورواها في المصداق في علمه
تقسيمه في غيره من غيره وانه اراد ان يكون
في علمه فانما في علمه في المصداق في علمه
قوله وانما انما في علمه في المصداق في علمه
ما يجوز في قوله في علمه في المصداق في علمه
في التصديق في علمه في المصداق في علمه
لا في كلام الله في علمه في المصداق في علمه
مشروطة بالتصديق في علمه في المصداق في علمه
لا في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
لا في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه

لذا القول عليه فانما في علمه في المصداق في علمه
الحق المستحق في قوله وانما انما في علمه في المصداق في علمه
فانما هو في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
منه في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
الا على من ذهب الى ان لفظ التصديق في علمه في المصداق في علمه
الا على من ذهب الى ان لفظ التصديق في علمه في المصداق في علمه
يدل على ان لفظ التصديق في علمه في المصداق في علمه
تقف عليه في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
التي في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
اعتبار لفظ التصديق في علمه في المصداق في علمه
يتناول الجزء والشرط والذين يدل على ان
اراد بهذا المصداق في علمه في المصداق في علمه
في التصديق في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه

لا

من الحكم في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
في الكلام في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
اذ لا يرد في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
بعد هذه العبارة في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
ورود الاثر في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
منه في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
العدول في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
الا في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
اذ لا يرد في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه
في علمه في المصداق في علمه في المصداق في علمه

وهو بهذا المعنى مقابل للنظر والبدن من هذا المعنى
مرادف لثانها مما لا بد منه وهو بهذا المعنى
الاستيعاب للنظر بل العلم منه وجه البدن لا
يرادف بل العلم منه خبره وحقائق البدن بل
العلم منه من وجه علمه كحسب الآراء وهي التي
يختصصها الطرف كما في خبر جرم النصف بالزخم
بينهما وهو بهذا المعنى يقابل القدر والمبلغ الأول
بهما وغيرهما من القدر والحد أي ههنا المعنى الأول
لأنه لا يتم البهجة على امتناع كسب الحقيقة
كلها ولم ينحصر الوصول إلى القديف من جهة بخلاف
أن يكون الوصول إليه من الحسن والفساد والموافاة
يغزو ذلك ما كثر من كليات والتوازنات وغيرهما
واحدة منها بل البدن في ما غاصر قد كثر

يساهمة البنية من عينين وهو ما جعله المصنف من ادب
 الغزوات والمقابل للفرق والمخالف للفرادف
 الاول وهو ما الغزوات من الالة المصنف من بعض
 قد ستر الغزوات من ما ستر الالة المصنف
 الاشارة الى الدين وقد قيل على الصنف
 الاول وعلى ما رادف الغزوات من صوم
 الصنف المصنف من الدين المصنف من
 صنف ما ستر الدين المصنف من
 الصنف على ذلك كما اطلنا ما ستر
 تمام البرهان وعلوم الاضمار وما ستر
 من الصنف من الالة المصنف من
 قد ستر من الشر المطابق وليس لكل
 منها مبرها اياه من الغزوات المصنف

الشيخ باطل الطائفة في البغية في كل منهما بدليل
 البغية لا في نظر من لا يشيخ البغية في حق القدر
 والتعديت بدليل البغية نظر وهذا دليل على
 بيان العمل في المصنفين في أدنى الأول في حق
 القدر في حق اللام العهد في حق ما لا في حق
 الأول في ذلك وكل من في حق البغية في حق
 واحدة التعديت في حق القدر في أدنى كل منهما في حق
 في حق اللام على التوزيع في حق ما لا في حق
 في حق اللام في حق اللام في حق اللام في حق
 كل من في حق ما لا في حق ما لا في حق ما لا
 إلى القدر في حق البغية في حق القدر في حق
 وأما في حق ما لا في حق البغية في حق ما لا
 التعديت بدليل البغية في حق ما لا في حق ما لا

الثابت لا يتصور الإجماع على كل ما هو حال عقلا ولا
 بالنسبة إلى الكل فثبت براهته كونه نظرية كلية
 براهته بنفسه من نظرية البعض ثم زعموا أن بينهما
 تباين الثالث قولوا ليس لكل منهما ما بهما يقع
 الوجوبية الكلية فثبت أحدهما بالنسبة إلى العقول
 والناحية بالنسبة إلى الضعيف وقولوا انظر يا
 زعيم المحبتين الحكامان أفترى كذا كذا فثبت
 أنهما قد ورثا لكل أحدهما عقلا وليس كل واحد
 ليكن زعمنا لا يجب لكل واحد من العقول في الإيجاب
 لكل واحد من كل واحد ما يذكره قدس سره فلو كان
 قال لا يصح تصور ما بهما آنه نظرية عامة
 الحكم ومقتضى الزعم لا يصح تصور الضعيف من هذا
 المقام والقول بأنه تصور الزعمارة لا يصح

جرح مقام في البرية بينهما فيهما والمقدسية
 حاله كل واحد منهما على صفة فوق القصور في البرية
 نظرا الى ان المقعد كلفته بينهما في كونه والنقض
 هذا التعريف في المقام في دفع ما اورده على كلام الحكم
 ثم استدل لا لا يفي بطلان البرية بوجه البعض في
 كل منهما نظرية البعض في بقاء البعض
 ثم مجموع القسمين ونظرية البعض في بقاء البعض
 وقوتها، هذا السؤال في التخلية على لفظ كل
 الثانية او جعل على الافراد في وقوف في فائدة
 انه راجعها في دفع هذا السؤال وفيما ذكره كونه
 ثم ان المقعد بياض حاله كل واحد منهما على صفة
 مناقشة وهو ان انما اذا اداه المقعد بياض
 الحال الثانية لكل في القسمين في هذا مع

من تطل النظر في الافراد الى الحال الثانية لم يوافق
 وما اختلف في هذا المقعد وعبارته وافية بما
 هذا المقعد على تصور ما اورده في لفظ كل الثانية
 وهذا التعريف في كونه او اورد المقعد
 بياض حاله كل منهما بياض على صفة كمال
 عليه في كونه ان ليس كل واحد من هذه القصور
 نظرية آية فائدة المقعد هذا اليك عبارة
 فاصرة عن هذا المقعد في حاله اليك
 في عدم ارتكاب هذا المقعد والنقض في القول
 بقاء المقعد هذا في الاخر في المقعد
 كلامه لا يفتي في المقادير وهذا التعريف في حال
 بقاء بقول المقعد بياض الحال الثانية لكل
 واحد على صفة في فائدة من عدم تصور المقعد

وهذا يظهر فائدة اورد في لفظ كل الثانية
 وعلى ما اخبره كونه كماله قاصرا
 عن اداء المقعد وقد يكون لفظ كل مستدركا
تعريف في الدوران وانما سئل حاله في حاله
 في التعريف الدوران هو توقف الشيء على ما يتوقف
 عليه اما بوجه آية في تعريف هذا التعريف
 ان يكون ما يتوقف عليه توقف الشيء على ما
 يتوقف عليه بوجه اخر وعلى توقف الشيء في
 زمانه على ما يتوقف عليه في زمانه اخر فلابد
 من اعتبار وقتا او بوجه واحد في زمان واحد
 ويكونا في دفع الاول بقاء المقعد على ما في الشيء
 الموقوف واذا اختلف لم يكن كماله الموقوف و
 الموقوف حقيقة مما يجرهما في كماله الموقوف

والموقوف على شيئا واحدا وانما ان يجرهما
 شاقفة ظاهرة في فائدة الدوران في تعريفها
 هو الدوران الذي حكم عليه بالجلالة
 وهو دوران لا مطلق الدوران في جهة دور
 فيكون ان يكون غير مطلقا واذا كان ذلك
 لا يكون التوقف في كماله الدوران في المقعد في
 فلا بد من تقدير التوقف في المقدم بقاء يقال
 هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه في توقف
 تقدم الهمم الا ان يقال في المقدم في توقف
 ما يكون في تعريف التقدم وحل الدوران الذي
 الجواب على تقدم الدوران في المقعد على كماله
 بغير البعد في هذا المقام وكما وتبين
 بجرته او بجرته على ما ذهب اليه في كونه

اجابة ان من افر لمقدرة معينة لمقدرة
المستدل ومنه انه لا يمكن ان يكون
ليس صحيحا ومطلوبه في هذا البناء
لانه صحيحا ان لم يكن له الدور في العمل
ويكون هو هذا البناء المستدل الاجابة
احدها بان نقض الاجابة الاخرى بان يقال ان
هو ليس صحيحا في نفسه بل هو الدور
المتسلسل وانما البناء بان نقضه تفصيل
ونصف مقدره معينة من هذا البناء
لانهم لو لم الدور المتسلسل من تقدير صحة المقدمات
بنهاية كنه الكلام هو معلومة من البناء
كان وهو لا دور له في تقدير صحة المقدمات
اذ هو بعدد ابناء الدور وبناء ان اقله لا ينظر

وهنا

وهذا الوجه هو الجواب لا يخفى اليه ان المقدم
يعود بان نقض الاجابة بناء وانما السند
بنهاية ما دل المقدم بانها انما كانت الدور
اختار الوجه الثاني الجواب بان قال المقدم
المقدّم بان لا يكون له الدور في العمل
المذكور بان الجواب التقدير بان لا يكون له الدور
لكنه لا يكون له الدور في العمل المذكور
وهذا هو المطلوب بناء انما البناء المستدل
على ذلك التقدير بانها وانما جعله المذكور
في الدور نظرية الكل والقديم ان الدور
التساوي انما الكلام المقدم جعله المذكور
في بناء المستدل مقدره تفصيل فنه من على
تقدير نظرية الكل والقديم كونه التحصيل بطريق

اولا انما يفرض على بناء مقدره بناء
اللازم تحقيق الحق اشارة الى بناء
اللازم الدور على ما يله كما ذكره اجاز
بالقصد الذي جعله مقدره مقدره استغنيا
لا مطلق المقصد واللام يعني جعله مقدره
وقد نفق في قوله هو الدور في الدور
في بناء المستدل الا ان بناء المستدل في الدور
سما بعدد في بناء المستدل ان هو الدور في الدور
بل هو الدور كنه ان دور السلسل ليس
تأثيره في بناء الدور الذي هو الدور في الدور
بل هو الدور في الدور في الدور في الدور
اولا انما يفرض على بناء المستدل بناء
ثم راعى الترتيب الاول في بناء المستدل

القديم انما كانت تقدره في الترتيب احوال السؤال
انما استغنيا ما دورا كنه في الدور على قوله
وقد نفق في قوله هو الدور في الدور في الدور
المتساوية وهو انما رافه وهو الدور في الدور
سما في البناء كنه انما كنه في البناء كنه
الذي في البناء كنه في الدور كنه في الدور
المتساوية والتساوية كنه في الدور كنه في الدور
واللازمة كنه في البناء كنه في البناء
الغير المتساوية مقدره كنه في البناء كنه في البناء
السند كنه في البناء كنه في البناء كنه في البناء
الاكتاف بطريق التسليم كنه في البناء كنه في البناء
واللفظ انما هو المقدم بنهاية ما يله في الدور
لزم الاجابة في الدور في الدور في الدور

قال الشيخ

كما يدل عليه قوله **ولم يثبت** ليس له الوجود باه
 بجنس في الوجود وهو كونه اعم من المنع وهو لانه
 ما لا يلزم ان لا يكون في الوجود كونه ان لا يكون فيه
 ويكونا جنسا موقفا على الكتاب وانه لا
 يكون كانه عدم لانه حصوله على الحقيقة
 دفعة واحدة كونه ان يكون معا اجتماعا وعم
 اجتماعا وادراكا كذا لا يكون المذكور هنا
 لانه يكون سدا للمنع المذكور لانه السند
 بكونه كونه ما قدما للمنع وهذا لا يكون الا ان
 مطلقا او مساويا **وقيل** عليه ان الوجود
 الغير المتماثلة آه الوجود هذا الكلام انما
 انقضى لانه ومحمدا ان العلوم السابقة على
 حصول المطلوب امور خارجة عنه موقوفة به

مطلقا

هو عليه ما والمعارضة من الشئ الموقوف عليه
 اما ما في هذا او متروكا على وجهه او شرطه
 لانه حصوله في كل شئ اما موقوف على عدم
 فقط وهو كونه او على وجوده فقط وهو
 اما الموصوف ان كان وجوده جسيما يوقف به
 سلبه اما الشرط ان لم يكن كذلك او على وجوده
 ثم عدمه او كونه فالعلوم انما بقية اما ان
 عنه او تعدت او على وجهه او شرطه كما لا يخل
 الا الاول وهو شرط فلما لم يتوفر له ذلك لم يزل
 انشئ كونه اجتماعا عن مقتضى ان الشئ اقرب
 وكل من له واجبة الاجتماع موقوفة على اجتماعهم
 دفعة واحدة وهو الحاصل والى كونه بطل السند
 لا ان يثبت كونه كونه في العلم على التبعين كما ذكر

لا يقع ما ذكره بعض الاصلان من كونه
 في الوجود هذا السند وانه انقص من المنع
 انشاء بغير هذا السند كما تقدم في باب
 الاخر من كونه توهم لبعض من انما لا يقع
 ان توهم انه غير المقدر كونه بجنس على الحقيقة
 فيكون ما يتقاده كلاما على السند مساويا
 وهو قول كلام في غاية الضعف **قوله**
 استعدا الشئ هو كونه بالقوة القريبة او
 البعيدة هو التفسير للمعنى لا الفعل
 اعني كونه في الشئ مستعدا لولا ان يتحقق في
 المفعول لانه الشئ انما هو المستعد لشيء
 تفسيره بان يكون المذكور وما اعترف به عليه
 قد سكره بعض الاصلان ان الاستعداد وصف

للمعنى

للمعنى وكذا الشئ بالقوة وصف للمعنى
 اعني الشئ المذكور لانه انما الاستعداد
 الى الشئ انما هو المستعد للمفعول كما لا يخفى
 استعداد الشئ هو ان يصير قابلا للحصول
 امر كحصول الميراث في الوجود الاستعداد للمعنى
 للفاعل وصف استعداد المعنى للمفعول **قوله**
 فيمنع وجوده فيحصل منه شئ فانه مادة
 توجب الاستعداد للشئ او كونه موجودا
 بالفعل او كونه موقوفة كونه مستعدا
 كيف ولو كانت موقوفة لكانت خلف عنها
 في لا يصير بالفعل املا ولا لازم ان يكون الشئ
 بالقوة ويحصل معان زمان واحد واما ان
 ظاهرة نعم كما هو الاستعداد كونه فرق بين

او كونه



بالبدن لا فكسها بالاله وهو الرد القه
في مقدم البطن الاكوط في الدماغ ولا كس
قبل السلف والسلف ما شق فلا يمكن لها
الكتاب او غير تناميته الا على القول
بالتشريح والقول بطله واجاب عنه بعض الناس
بان في بعض الحروف شيئا اخر اعني كتاب
او غير تناميته لا تخفى رايه والاول
ينبغي على صاحب النفس وانما يشع عليه
اقوالا تحسده على تغير نظرية الكل
وطبائعا السامع موقوف على كتابها
اذا النفس في غير العظمة واقل نواة
السلف بالبدن حاله في العلم كلها
كما تقر في حروفه فلو اننا فنيا على الاول

فسمي انكسر بهما وقال ان بانفعل وان
بالفعل وقول انكسر جاز ايضا لانكسر اصل
بالفعل القدر منها جاز لانكسر بالفتحة
بعد الزهول عنها وانقطع عن هذا ما
وقوله ما عشت على الشاهد والملاحظ بلا
كسر صير وما انما لانكسر على الشاهد
بعد ذلك اتصاله لانكسر لما العوة البعيدة
ايضا فلا يكون بالبدلية فلما قيد العوة بالبرية
وما ذكره قد سره في جوابه لا ينافي لطلان
الكتاب بتسليم الملازمة وما ينافي للملازمة
ولكنك المالك انك انكسر بربان ارباب الملازمة
بمنع عنك من التصديق هذا الذي قد منع عليه
او على تقديره ما يتوقف كسبه على تسليها بالبدلية



فماذا يمكن القول فيما عليه هذه المذاهب
كقولهم هو طم والاولاد يقال ليس جميع
القصود والقصود نظيره انما كان
هذا الامل والى من الامل الذى اوردته الام
ما اوردته يتوقف على اقتضاها كقولهم
القصود في القصود ما ياتى من كل جوارحه
يتوقف على دخول القصود في النفس
فقد نظيره الحكم وليد يتوقف على ان ياتى
جوارحه النفس على نعم او على ابطال
الناسخ على ما ملنا فاما ليس شيئا
على قصدنا وكل من ملنا فاما ان الاشكال
على ما اوردته قدس سره فانه يتوقف
على شئ فاما ذكرنا فانه يتوقف على

12

وفيه التصديقات انما يكون عليها ان لا يوافق
 عبارة منتهى وان كانت بدلية على ان مراده
 رحمه الله ببيان الاموال التي في التصديقات
 باعتبارها ونفها راسا للتصديق والقبول
 يتوجه على الاصول العامة لكل منها باعتبار
 الفاضل من الاموال المجموع في نوع واحد
 فلهذا لما سلك في نقل اسم منها انطى الا
 اة الشبه كبر وها ساد عليه ظاهر بال
 ارادها ببيان الاصول العامة لكل منها
 في نوع من النوعين الاخرين من مخصوصة
 ففعل من جنسها بعد الخطر والاشتباه على
 المراد منتهى وان كان فيها على العباد
 التي من هذا التصديق في ما لا يدخل هذا

الكلام ويخبر عن هذا القرض وقوله الله
 وليس كل واحد منكم كذا كذا الآساره الرابع
 انما انما المتروك وروى على عباده الله
 والكساره الزكاه الجبهه بين البيا والخبثين
 فلهذا قوله وما كانت التصورات والتصورات
 امور الموصوفه اذ الفرضه هذا الكلام في
 شبهه يتوجه على قوله الله ولا يخلل القسمة
 الاولاه تية الى ثلث ما يشهد له بطلان
 الاول ان كل التصورات والتصورات هي
 لا يصدق نقضه لكونها هي الوجود المحرك على
 ليس كل التصورات والتصورات هي هي
 ليس في قوله ان فون نقض التصورات والتصورات
 لا يبرهان على الخراب وهو في الوجه الخرسين

الظهور

المطلوب وكذا بطلان الفرضه التصورات و
 التصورات نظري انما هو يصدق نقضه
 هو انما هو محركة على كل التصورات و
 التصورات نظري ومحددة ليس في قوله
 بين التصورات والتصورات لا نظري الى يبرهان
 وهو كونه محركة من المطلوب انما هو مقتضى
 لا يخلل القسمة الاولاه في ثلث وهو
 الموصوفه الحساسة وهو الذي في السالكه
 والموصوفه العنود المحركة عند وجود الموصوفه
 ملازمه سدا اذ لا في وجوده كساره
 فون لا يبرهان على كساره وقوله لا يبرهان
 كانت التصورات والتصورات امور موصوفه
 عند كساره الفرضه بالوجود والوجود ما في

الشبهة على عدم الساتر وحسن القول
 المحرك قوله وروى الدليل على كساره التصورات
 اذ اشار على وجه كساره في كساره
 المصداق كساره الحماة ما تضمنت ان كساره
 واداء الدليل عليه لا يمكن ان كساره بذلك
 البيا لا اذ اساق العنان كساره في كساره
 من كساره في الدليل كساره في كساره
 كساره بالاجزى وصحة الشبهة في كساره
 ايضا لا يمكن مع ما على وجه لا يبرهان
 المحرك بغيره كساره كساره في كساره
 الرادى الرادى في كساره في كساره
 السليمة كساره في كساره في كساره
 كساره في كساره في كساره في كساره

فكيف تصوريها في وجه تصديق المعاني
 المحرك وما ساء مراد كساره في كساره
 ما تضمنت في كساره في كساره في كساره
 اذ اذ الدليل على كساره في كساره في كساره
 كساره في كساره في كساره في كساره
 نظري كساره في كساره في كساره في كساره
 في كساره في كساره في كساره في كساره
 كساره في كساره في كساره في كساره
 كساره في كساره في كساره في كساره
 كساره في كساره في كساره في كساره
 كساره في كساره في كساره في كساره

حيوان يصيب الخط و هو قورن ذو جوارح يرمي
عليه فساد القدرة والمعرفة بل ياتي في كلام
المطالعة قورن يرمي بوجوب تقديم النفس على
العقل في وجود التام واما على قولهم ان الكلام
هو العلم في سلامة و هو كذا في كلامه في العلم
وقوله على وجهه بنوعه هو العلم عليه وبنوعه
خلافه واما الاصابة بالاصابة على الوجه اللطيف
و بعدم الاصابة بعلمها كما ذهب اليه
بعض الافاضل في علمه هذا ايضاً لكن على قول
يكن العلم اذ هو علمه كسر به انه كسر به
ثم تلك المساوي لا يمكن بان طريقها انه كسر
ثم تلك المساوي على الوجه اللطيف المتبني لا يمكن
بان طريقها و الكسوف على حسابه يندرج

الامر بـ

الامر بـ كما ينبغي هو هذا العلم فانه قد علم
فكسر به بل علم ان الاحياء في العلم والقدرة
كلها تفصيل المواد والقدرة و هو كذا واما
كلامه في بيان الاحياء في العلم فانه كذا
فان مقدمه من هذا العلم في العلم في العلم
الامر بـ في العلم في العلم في العلم في العلم
يحصل البطلان في العلم في العلم في العلم
سلامة من هذا العلم في العلم في العلم في العلم
معاًم ذكرها و هو العلم في العلم في العلم في العلم
ثم ان بديهي فانه قد علم في العلم في العلم في العلم
الاكمل حيث قال كسر به العلم في العلم في العلم
المعروف في العلم في العلم في العلم في العلم
ومنه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

ثم العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
ما قبله في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
المطالعة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
لا يمكن في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
على العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
اسم من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
وجهاً في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
معلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

ع

صحي كسره العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
ذكره في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
كما قال في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
وهذا العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
من امة العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
سرطان في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
المعلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
كسره في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

والامر المستدرة التي يحل عليها ذلك المفهوم
 مشتمل على الاصطلاح فربما يشك في المفهوم
 والقضايا الجزئية المولدة من حيثيات موضوع
 الحقيقة ومجملها المستدرة في تلك الحقيقة
 الكلية يستثنى في الاصطلاح من كونها ثنائيا
 افتراضية فربما يشك في اعتبارها كسبب الظن والقرينة
 لا تصانف في الحقيقة من الاثر المفهوم الكلي
 دونه الحقيقة الكلية من حيث كونه اولاً في
 الكلي من حيث الالحاق الاول والآخر الجزئية
 انشادة الى الحقيقة الثابتة وانما فهم هو في
 تكامل الحقائق التي اذ بانقضاهن الجزئية جليا
 بالمفهوم الكلي تكامل الحقائق الثابتة في الحقيقة
 للثبوتية له وثانها الى ما وقع عليه اصطلاح الحق

لحق

القول والحقان والحقان والحقان والحقان
 والحقان اسماء لهذه الحقيقة الكلية
 افتادوا الى اصطلاح على وجهين على ان
 ما ذهب اليه بعض المتأخرين من خلقها في الوجود
 ما هو كذا في الحقيقة بطريق التفرع ما
 لكش رتبته الباقية (انها كانت في الحق
 فمما امر كذا الحقيقة الكلية عينها المفهوم كذا
 كما توهم ذلك البعض بتطبيع الحق في الحق
 في مندرجه في حقيقة الالحاق على جزئية
 ان على الحكم جزئية من حيث لا على نفس
 ذلك الامر كما توهم ذلك البعض في حق الجزئية
 بشرط الحكم من ان يفعل من غير حقيقة
 التفصيل في جزئية المراء بالحق المفهوم

الكلية من الحق كبرى مفهومها تصور ما او تصور
 وهو ما نطق على جزئية في المفهوم الكلي التصوري
 وهو لا يتصور كحقيقة من الحقيقة الجزئية
 برتبة كبرى الحقيقة فانه بعض التصور على وجهه
 من قول الحق وانما في اللفظ المشترك من حيث
 القول مفهوم الحقائق واد منه ما يطلع على الكلي
 من قول الحق انما هو اذا كان الحقائق لا في شيئا
 في الحقيقة من حيث كانت مما مارة في الحقيقة على
 جزئية من حيث الحقيقة الجزئية لا كذا كانت
 فانه لا انشاده الى الحقيقة الكلية والحق ان
 القاطنة هو الامر الكلي من حيث انشاده في الحقيقة
 الاصطلاح لانه الامر الكلي من حيث انشاده في الحقيقة
 من حيث انشاده في الحقيقة من حيث انشاده في الحقيقة

الحق

لا اسم قانونا ما الذي كل ما خلقها كذا
 كل رتبة اصطلاحية قانونا ليس الاصطلاحية
 ناطقة ان كانت في المبدأ بالحق الجزئية
 اذ كذا من حيث كذا كذا كذا في الاول
 ناطقة كل رتبة من حيث كذا كل ناطقة
 وفي انشاده في الحق ان كذا كل ناطقة
 طق من حيث كذا ناطقة ناطقة ناطقة
 قد لا يتصور كذا من حيث الاخرى ما كانت
 قلت كذا من الاخرى البعب على كذا من حيث
 محذوف الى ناطقة ناطقة ناطقة ناطقة
 من حيث كذا ناطقة ناطقة ناطقة ناطقة
 قد لا يتصور كذا من حيث كذا ناطقة ناطقة
 اخرا في الحقيقة كذا من حيث كذا ناطقة

بالتعيين الاحكام جزئية تعرف بحكم الاحكام بها
 لوجه الوجه لا يكونها من مبادئ التفسير
 حكم الاحكام يكونه ولا يكونها من مبادئ التفسير
 عليها باء يكونه حكم الاحكام بربيه مستغنية
 عن التفسير فان حكم القضاء بالتعيين التفسير
 الاحكام لا يسمي قانونا والقانون لفظا
 وهو بلغته اسم لفظا واسم لفظا
 الحدود على الاقضية الكلية التي هي سبيل الحق
 احكام جزئية يجامعها كمالها من امر واحد
 يتوصل الى الامور كثره فالقضية الكلية يتبادر
 القول على الامور الاحكام الجزئية تسمى قانونا
 والقول على اليها اتماما جعلها في مبادئ التفسير
 وذلك اذا كانت حكم الاحكام جزئية كسبية او

مبادئ

مبادئ التفسير عليها وذلك ان التفسير فيها
 لوجه وجه السبب الى البعض لا اذ كان التفسير
 ومن ثم طعن ان فائدة حكم التفسير في
 حكم القضاء لا تعرفه فانها لا تعرفه بالتعيين الى
 الغرض السبب وطمح ان القانون عبارة عن
 قضية كلية يستحق منها وجودها النظرية
 المتدريج بها ما عرفت على تسمية لفظا يكون
 شاملا لاجزاء التفسير التي قد عرفها بربيه
 انما يكون الحكم الاول سبب وهو من مبادئ التفسير
 اجزاء بربيه كذا المسألة وهو في حكم
 في مبادئ التفسير على المبادئ في التفسير
 كذا ايضا بربيه وهو عرف من مبادئ التفسير
 وانما ما في هذا الاعراض بما ذكره في قانونه

حكم التفسير فان قانون التفسير لا يكونه
 هو مسمى على حكم التفسير
 مقدمه جعل الضمير في كبري في قوله
 في التفسير البديهي هذه المسألة المذكورة
 انه يتبادر الى التفسير النسبة البعض الاضافة
 لحقها انما راجع الى الحكم الاول وطريق التفسير
 عليها تعالى انما الحكم الاول والشكل الاول
 سبب كسبية التفسير على ما علمنا من العلم
 انه يكون تفرقة هذا الشكل على وجهين
 انه انما يقال لفظا كسبية لا فائدة لها
 موكدة المظنة اسمها الشكل وانما هي
 اذا كانت كسبية كسبية على ما علمنا من العلم
 الكسبية اسمها على الاول في قوله كذا

مبادئ

فلا اشكال ان لا اشكال في التفسير
 منها ان لا اشكال في مائة احكامها و
 وشغليتها الا من والاوجه التي هي سبب
 كذا انما يشاء ان لا يكونه في التفسير
 الحكم على التفسير كسبية في التفسير
 الحكم على التفسير كسبية في التفسير
 والاشياء كسبية واسمها في التفسير
 في وصول انما كسبية كسبية في التفسير
 انما الحكم كسبية كسبية في التفسير
 كسبية كسبية كسبية في التفسير
 وبين ذلك وهذا التفسير على التفسير
 انما الحكم كسبية كسبية في التفسير
 التفسير كسبية كسبية في التفسير

عليه على مراعاة ذلك في توقف على العلم على النظر
 الاداء على النظر واداءه التوقف على مراعاة
 فذلك العلم لا يتبين القريب وليس من خارج الاداء
 الثلثة ما هما بحيث يتبين من حيث بعضهما
 بعينه وبعضها مستقلة وبعضها مرتبة
 وانما العلم الحقيقي الذي هو العلم هو الذي
 لنفسه غير ترتيب المبادىء العنصرية ترتيبا
 بالخط في الفكر والعلم الحقيقي هو الذي
 كما هو في الاشياء ودونها هو في الالوهية
 سبب ما ذكره وفتن هذا انما في ما قبل
 فما لا يتم اذ رعاية المخط ما صدر عن نفسه
 عامته ورجائه شرط وانما في ما قبل ما في
 ما قبل ما في سلمنا ان العلم حقيقة هو المخط
 وانما عند العنصرية الى مراعاة ما يتبين على

انها

انما لا ترتبها وهذا هو رده قوله تعالى لا ينزل
 بنفسه انما لا يرتبها عام المخط ترتيبه في قوله تعالى
 كمنع نورها لما يميزها لها احسان وصول
 الاية وتبين هذا النوع من احسان المخط وليس
 حقيقه لا لتبين ما في ذلك النوع من المبادىء
 في انما انما راجع الى ما ذكره من قوله تعالى
 المصطفى بولم يرفعوا من المصطفى من قوله تعالى
 التوفيق على من يرفعهم وتوفيقهم لان قوله تعالى
 انه هذا اخذوا من قوله تعالى المصطفى والى المخط
 ليس في نفسه بل بالتميز المميز في العلم في المخط
 الآلية المخط ما يتبين في المخط في قوله تعالى
 في قوله تعالى وهو المرتبة على قوله تعالى
 وفي قوله تعالى المرتبة يكون غير المخط في قوله تعالى

كما هو

يكونه نفسا في الالهية لا في المبادىء على المخط
 المقصورة في الالهية المبادىء على الالهية المقصورة
 في الشكل المخط في الالهية المقصورة في الالهية
 مع ذلك المقصورة في الالهية المقصورة في الالهية
 وسبب في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 على الالهية المقصورة في الالهية المقصورة في الالهية
 في المخط في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 بل بالتميز في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 اعلم انه في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 المقصورة في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 المقصورة في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 المقصورة في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة

انها

النظر وهو العلم في المبادىء كما هو في السؤال على
 هذا الاصل في قوله تعالى في الالهية المقصورة
 يتبين في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 به حكمه في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 التي في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 المخط في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 على الالهية المقصورة في الالهية المقصورة في الالهية
 وما ذكره في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 انما هو في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 وانما في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 بالتميز في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة
 على الالهية المقصورة في الالهية المقصورة في الالهية
 فانما في الالهية المقصورة في الالهية المقصورة

وهو رب العلمين الذي ذكره في قوله تعالى
 اذ الاله لا يحصل له من ان يكون له
 الى سلة اخرى من ان يحصل له من بعض
 بطريقين ياتي في قوله تعالى باه ذلك لا يكون
 بل انما هو في قوله تعالى ومن انزل من المنطق
 بالترتيب في قوله تعالى في المقدم وتصور التعريف
 بتعريفه وهو في قوله تعالى ومن انزل من المنطق
 وصوره في قوله تعالى في المقدم وتصور التعريف
 جليده غيبته وهو في قوله تعالى في المقدم
 في كل علم من العلم لا يحصل له من ان يكون له
 كل علم من العلم لا يحصل له من ان يكون له
 من علمه في قوله تعالى في المقدم وتصور التعريف
 في كل علم من العلم لا يحصل له من ان يكون له

والله

والله رب العلمين الذي ذكره في قوله تعالى
 اذ الاله لا يحصل له من ان يكون له
 الى سلة اخرى من ان يحصل له من بعض
 بطريقين ياتي في قوله تعالى باه ذلك لا يكون
 بل انما هو في قوله تعالى ومن انزل من المنطق
 بالترتيب في قوله تعالى في المقدم وتصور التعريف
 بتعريفه وهو في قوله تعالى ومن انزل من المنطق
 وصوره في قوله تعالى في المقدم وتصور التعريف
 جليده غيبته وهو في قوله تعالى في المقدم
 في كل علم من العلم لا يحصل له من ان يكون له
 كل علم من العلم لا يحصل له من ان يكون له
 من علمه في قوله تعالى في المقدم وتصور التعريف
 في كل علم من العلم لا يحصل له من ان يكون له

الحمد لله الذي جعل في قوله تعالى في المقدم
 الصالحين في قوله تعالى في المقدم
 الشريفي في قوله تعالى في المقدم
 هذا الفصل في قوله تعالى في المقدم
 التي لا يتجاوزها في قوله تعالى في المقدم
 وغيره في قوله تعالى في المقدم
 اذ انما هو في قوله تعالى في المقدم
 لا يكون في قوله تعالى في المقدم
 هذا الفصل في قوله تعالى في المقدم
 وذلك في قوله تعالى في المقدم
 بجميعه في قوله تعالى في المقدم
 والمنفذ في قوله تعالى في المقدم
 فقد ركن في قوله تعالى في المقدم

الشروط

الشريفي في قوله تعالى في المقدم
 الصالحين في قوله تعالى في المقدم
 الشريفي في قوله تعالى في المقدم
 هذا الفصل في قوله تعالى في المقدم
 التي لا يتجاوزها في قوله تعالى في المقدم
 وغيره في قوله تعالى في المقدم
 اذ انما هو في قوله تعالى في المقدم
 لا يكون في قوله تعالى في المقدم
 هذا الفصل في قوله تعالى في المقدم
 وذلك في قوله تعالى في المقدم
 بجميعه في قوله تعالى في المقدم
 والمنفذ في قوله تعالى في المقدم
 فقد ركن في قوله تعالى في المقدم

وانما المقدم معرفة كسب المقدم
 ثم انما في هذا المقام انما هو حقيقة وكيفية لا
 وتقدم به بوجوه ما تقدمه الشرح الذي لا يجر
 المراد بالمقدمة هي ما علمت الشرح على وجه
 البصيرة اذا لا يصير في الشرح في العلم النقص
 الخطا بل هو المصادف لما فيكون الاشياء
 على وجه لا يتيسر على المقدم بغيره ولا يفرق به
 وفيه انقص بالوجه الكلي ليتبين المقدم به
 وفيه انقص بالوجه الكلي ليتبين المقدم بغيره و
 انقص بالوجه المصادف يتبين المقدم بغيره
 انقص بالوجه الكلي يتم والاول ليس مقدمه
 الشرح على وجه البصيرة فتبين انما وانما
 الموضوع انما يتبين بالوجه الكلي

بعضها

بعضها آله اراد بالسائل القوانين الكلية
 لانه الخلق يصدر ودفوع ما عرض به على
 انه حقيقة العلم يتبين فيها ذكره السائل
 بل هو من الموضوع والمبادئ فظهر ان
 اراد بالسائل القوانين الكلية بل
 على مولد الله فيها سبق وانما فان الى
 النظم فانونا لان مسائل قوانين كلية و
 فورا رتبه فيها بانق النظم مجموع قوانينه
 انساب واذا كان المراد بالسائل
 القوانين الكلية فورا ارتباط بعضها ببعض
 بسبب الموضوع رجوع موضوعات السائل
 كلها الى موضوع العلم وتشارك كلها في العلم
 كلها في كونها باخنة على احوال موضوع العلم

اما ابتداء وانتهى كبر ذلك جبر ذلك
 بالتفصيل ان شاء الله تعالى في السائل
 بعض الاقسام انما ذكرنا من وجوه ارتباط القوانين
 بسبب موضوع العلم في السائل ان المراد
 بالسائل المحركات المحللة بالموضوعات بل
 قوله يرتبط بسبب ذلك المحركات فان يرتبط
 بسبب موضوع بعضها ببعض بحيث يحس بها
 على احوال على ما ذكره وايضا ما ذهب
 اليه فيقول انما ذكرنا من الالفاظ في العلم المراد
 بالسائل القوانين الكلية سالار الاول
 ان يغير تلك السائل على حدة ويسمى باسم ولذا
 لورودها في نصوص العلوم المدونة لا يفرق
 الا على السائل او على التقدير بها لا ذكرها

ما ذكر

في تعريف العلم انما كانا في بعض ما انما العلم
 في الخطا في التعريف في تعريف العلم
 بالاحكام الشرعية العرفية كالتعريف اذ لا يتصل
 وفي تعريفه في العلم بان العلم يعرف على
 اواخر الكلام في جبر الالفاظ في البناء والاشراك
 على كماله في المعارف في العلم في العلم
 انما اراد بحصيلته في الخارج في العلم في العلم
 السبيل في نزل وجوده الكتاب في العلم في العلم
 الخارج في العلم في العلم في العلم في العلم
 السائل اول انما اخبر في ذلك في العلم في العلم
 ويزيد انما في العلم في العلم في العلم في العلم
 بعض الاقسام انما في العلم في العلم في العلم في العلم
 العلم في الخارج في العلم في العلم في العلم في العلم

یوں

يدل على انه حصل الشريك وعدم الاراد والكون
 خفاء وذكر الخفاء، فيوقف على ما تقدم
 الباري مقامه من تحقق كمال العدل ليس
 كذا في الواقع وصدره كما بين محبي اوفيه
 نظر ما اولاه لافلا في الواقع وكذا في الواقع
 بحسب الاسم اليك المحمد ما ورد في الكتب
 المحمدية محبي عاريا في القبة المذكور ادا
 بحسب الاربعة رآه في محله المحمدية
 لم يكن رسما بحسبها واما ما افلا في الواقع
 ذكرنا مع هذا التعريف المذكور واما مع قوله
 الكتب وارا في قوله محمدا في محبي اذ الورق
 ومن ذكر اليه العرف في القربى واولاه
 وهو ان ذكر العارفة لغاقتي الضمير اليها

الطريق

الطريق الكندي ما بين المشرق والمغرب
فالمواضع فانه لا يخالط العرب الا بالبادية
سواء الكلبيون او السخفون وغيرهم من القبائل
الغريبة المذكورة بالثبوت لا ارباعا ولا سهرا
كما نرى بمصر القاهر وقال سقراط في كتابه
سيرة الطائر جبريل ان السخف كان في مصر
وسموا كذلك السخف لان قبايلهم كانوا في
لعمري ما كانوا في قور وهو السخف في ذلك السخف
واصلهم من قور وهو السخف في ذلك السخف
في قور وهو السخف في ذلك السخف
السخف في ذلك السخف في ذلك السخف
السخف في ذلك السخف في ذلك السخف
السخف في ذلك السخف في ذلك السخف
السخف في ذلك السخف في ذلك السخف

١٦
بالبصيرة

البرق

اوفى الامم وعلماؤهم ربه الامم السلام
 الى ليس الا التصديق بها وهو خلاف الاثر
 وهو الانتفاء على ما ذكره فيقول لا يتبين المذكور
 ما ذكره فيقول نعم التصديق بما هو بحجته
 حصل تصديقهم بحكمه ما ذهب بقول الشيخ
 بحجته افراد الامم هو الاذونات للافراد بحكمه
 لانهم قالوا ان المذكور في الجنس السهل وبها جازية
 محذاه والاشكال التصديق التي هي افراد السلام
 ليس من منها محذاه الاذونات الا بالامر
 منها افراد مسيطرة بالبرور فيجد بواحدة بل عليها
 ايراد كذا للافراد والكتب يجوز والجعل الفصل
 بدو ما هي وما قالوا امما المذكور في الجنس الفصل
 ما انما هو الماهيات ان كذا الفصل السطر الرابع

109

الاجل وما كان من اجل الاول دون الثاني ولما
كان في نفس جميع تلك القويها امر بتقدير ال
مخلق سواها من الشرائع والبيد وكذلك
لعدم تسمية او قبل الشروط وكذلك لتوقف
تقديرها على وجه التبديل على صحتها في الوهم
بما وانها وهذا الحصول يتوقف على الشروط
فما لم يكن تصور العالم بحده متقدما للشروط
لا الشرائع فيمكن وانما السند لا يجوز
لكن يمكن الاستدلال بتدراكها **والثاني** في ذلك
ان في ذلك على اعتبار السبب في الشرائع لا في
لا في هذا النوع في الحقيقة بل في الاستدلال
على تلك القوة المحسوسة في الاعطال لطالب
الوحدان لا من جهة الشرط في تلك القوة فذكر

تقر واما سنو في نسخة اليد اولها واولها
المعارضة انه المظربين وكل ما كان يدريها
للافاضة الى تلك نسخة المظرب للافاضة الى تلك
في حصة تكبير النسخ مغلوبة الظاهر بانها مغلوبة
ومحصل النتيجة فكونها مغلوبة الاولى الى الصفون
ان اولها كانت مغلوبة رها له مغلوبة فاسرة
في محرومة وكثيرا ان المظرب اولها مغلوبة بالحق
كسبها اولها كسبها في حصة المظرب في حصة
الافاضة الى آخرها في حصة المظرب الى الافاضة
وكذلك المظرب يدور او ليس وحاصلها انه
اولها كسبها في حصة المظرب في حصة المظرب
او ليس وهذا ليس في حصة المظرب في حصة المظرب
مغلوبة في حصة المظرب في حصة المظرب في حصة المظرب

[illegible]

كسبها فلا حاجة الى القول ان الكلام على العلم لا يكون
عبارة عن غير العلم مع وجوده وما ذكره في الاثر الجواب
ان مقتضى التصديق المتضمنه وما بناه على العلم لا يكون
فلا بد ان يكون كما هو مقتضى ما سبق من كلامه في مجموع
قوانينه يعرف فيها حقيقة الاكساب ما ذكره فيها
ان كسبه وما ذكره في حقيقته ما ذكره في حقيقته
آخر اما مقتضى اوجبه والتقدير انه لا كسب الا يتم
الا لا يخلو هذا التقدير ما ذكره في كلامه في حقيقته
الى المطلق ولا يخلو سبيل في حقيقته ان كسبه
انما هو الى العلم بجملة ما ذكره في آخره ان كسبه
العلم به وهو لا يخلو سبيل في حقيقته ان كسبه
كسبه المطلق في حقيقته ما ذكره في آخره وهو مطلق
وهذا ما ذكره في حقيقته ان كسبه

البرهان في العلم ان المعارض بين بيان المعارض في حقيقته
المطلق بدليل على مقتضى حقيقته في حقيقته
احدهما مذكورة في قوله في حقيقته المطلق بدليل
كسبه والاخرى مطلوبة وفي قوله في حقيقته كسبه
في حقيقته اما في قوله في حقيقته كسبه اما في حقيقته
الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او الخامسة
لا يسيل الى حقيقته المقتضى الثانية في حقيقته اما في حقيقته
بقوله لا يقال لان مقتضى حقيقته الباطن وما ذكره
المقتضى الجواب وقد ذكره وحده ليس مقتضى حقيقته
وذكره في حقيقته ما ذكره في حقيقته المطلق اما في حقيقته
ولا يخلو حقيقته والا لزم استدراك قوله ولا يخلو
الا لزم ان كسبه في حقيقته اما في حقيقته
المطلق ليس بدليله والا لزم استدراك قوله

وذلك في حقيقته دعواه في حقيقته ان كسبه
المقتضى الاول وما ذكره في حقيقته ان كسبه
كسبه كسبه وهذا لا يخلو سبيل في حقيقته ان كسبه
لا يكون ان لا يكون بدليله ولا يخلو سبيل في حقيقته
وبعضه نظري في حقيقته ان كسبه كسبه كسبه
الا يستغنى عن حقيقته في حقيقته كسبه كسبه
ولزم اما في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه
فما شاع في حقيقته الاول في حقيقته كسبه كسبه
نظرون والا لزم مقتضى حقيقته كسبه كسبه كسبه
في حقيقته ولا يخلو سبيل في حقيقته كسبه كسبه
انما في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
فلا يخلو سبيل في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه
كما في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه

في حقيقته حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه
حقيقته حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
المقتضى كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
يتوقف على حقيقته الاول في حقيقته كسبه كسبه
بعضه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
اما في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
الا يخلو سبيل في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه
كما في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
يتوقف على حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
الا يخلو سبيل في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه
انما في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه
الا يخلو سبيل في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه
انما في حقيقته كسبه كسبه كسبه كسبه كسبه

بما هو صغور المعارضتين هما فانه انما جرتا بغير
في اشارة الى ان في قولنا كاشكل الاول ساحتا والى
ان المراد بالاجزاء في قولنا بعض اجزاء من بعض الاجزاء
المعتبرة في جوهر القوانين المطلق الاجزاء ليس في جوهرها
موضوعا للقانون كاشكل الاول مثلا واعلم انه الظاهر
كلام قد سكره انما في الشكل الاول تسامح بين
الاعم وهو لا يكون تصور الذات والاعم والنسبة بينهما
كافيا في الجرم بالبروز بينهما بل عليه قولنا كل تصور
موجب بين كلتين على هيئة القرينة الاولى انما في
العين كاشكل في الفصل تسامح بين بعض الاضغاط فيكون
تصور الذات كافي في تصور الذات كاشكل في تصور
النسبة بينهما كافي في الجرم بالبروز بينهما بل عليه فانه
علم الملازمة فالتسليم المتعارفين في قولنا كاشكل في الفصل

المفصل في الشكل الاول انما هو في البيت الثاني في الشك
في التسامح بين بعض الاجزاء في الوسط لا في مقدمته
احد الضمينين كما انما اشار الى هذا حيث قال فانه انما في
تسامح بين بعض الاجزاء في البيت الاول والحق انما في
الشكل الاول كاشكل في العين كاشكل في البيت
بالمعنى الاخر واعتبر بعض بعض الاضغاط هنا بما
القول بما في الشكل الاول ينتج من في المنطق
مخالفا لما سبق في تعريف القانون لا في الفروع
المذكورة تحت يد يد البيت الثاني في الملازمة في كل الفروع
منه فلا يكون فانه انما بالنسبة اليها ومخالفا في كاشكل
في قولنا كاشكل في قولنا كاشكل في البيت الثاني في كاشكل
في قولنا كاشكل في البيت الثاني في كاشكل في قولنا كاشكل
ان مراد القانون التسامح بين بعض الاجزاء في البيت الثاني

بل عليه قوله في جوهر المعارضتين بل بعض اجزاء من بعض
فانه قال في قولنا كاشكل في البيت الثاني في كاشكل في قولنا كاشكل
عليها في العلم في كاشكل فانه قيل في استعادة بعض
البروز انما في اشارة الى ما ذكرنا في قولنا في بيتنا في كاشكل
انما في صغور المعارضتين المذكورة لا في قولنا في كاشكل في قولنا
التي اجاب بها عن المعارضتين بغيرها وهو قولنا في كاشكل في قولنا
انما في بيتنا في اشارة الى الجواب الحكم الذي هو موضوع
ذكرنا من التقدير وانما لم يرد به الجواب الذي هو المقدم
الثاني في مقدمته المعارضتين ومنه ما ذكرنا في التقدير في
نحو ما ذكرنا في التسمية كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
كاشكل في المنطق بغيرها كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
الحجج بينهما في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
فيل عليه انما في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل

انما في المعارضتين المذكورة فانه في قولنا كاشكل في كاشكل في كاشكل
على كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
غيره في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
الحال في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
واقع وهو المنطق وما ذكرنا في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
قسمي كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
وردنا في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
انما في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
المنطق في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
بطلان كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
من بعض كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل
المنطق من بعض كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل في كاشكل

لأنها كما كان يورد برهان عليه كلامه رحمه الله هذا الشارح
الجواب ما رفته نورد حاشيا وذلك لأنه على كلام الله
على الجواب من حيثية اوردت وتعارف اربابها قبله
اظهر من كلامه على جواب من حيثية يمكن ان تورد لانها
المتأينة على سبيل المثال المتضمن عليه بانه المارفة في اصطلاح
اسهل العلم به دليله على نقيض الحق بل يستلزم السائل
المقدمة الاولى على الحق المأذونه والمجربان في حلاله
لم يرد به كغير مقتضاها الاصطلاح بل مقتضاها الحق
المختول عنه والمختل به بانه المارفة الاصطلاحية اذ
رأى كنهه من مقتضى المارفة اللغوية والممكن من مقتضى
المارفة اللغوية لا يصحح المارفة ان لا يذكر كنه
مقتضى هذا كلام القوم مقصوده في حاشية هذا الكلام
تعميد العدد رحمه الله وصرفه في المارفة من مقتضى علمه

على هذا من هذا الكلام من هذا الكلام من هذا الكلام
اللفظية المارفة من مقتضى العلم من هذا الكلام من هذا الكلام
بانه الموضوعي في مقتضى العلم من هذا الكلام من هذا الكلام
الموضوعي في مقتضى العلم من هذا الكلام من هذا الكلام
من كلامهم هذا انهم جعلوا في مقتضى الشرع في الخط
تقوى ما صدق عليه من مقتضى ما شتموا به من مقتضى العلم
الموضوعي في مقتضى العلم من هذا الكلام من هذا الكلام
مسوق بالعلم بالعلم فذلك مقتضى العلم بالعلم بالعلم
انما يكون مسوقا بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
بما هو مقتضى في مقتضى العلم من هذا الكلام من هذا الكلام
اولا في مقتضى العلم بالعلم من هذا الكلام من هذا الكلام
وذلك لان مقتضى بانه المارفة من مقتضى العلم بالعلم
بمقتضى هذا المقدم من مقتضى العلم بالعلم من هذا الكلام

ورد هذا الجواب بانه المطالب المطلوب من مقتضى العلم بالعلم
من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
بل الحق انه مقتضى بانه مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
كما كان مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
وذلك لانه مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
في هذا المقدم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
ان مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
ورد الجواب وما هو الحق ان المطالب المطلوب من مقتضى العلم من مقتضى العلم
الان هو مقتضى بانه مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
على مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
كلامه في مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
الموضوعي في مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
حق وكذا الجواب وما هو الحق ان المطالب المطلوب من مقتضى العلم من مقتضى العلم

التي هي مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
تحت مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
المقدم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
المطلوب من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
المطلوب من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
ان مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
وان مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
في مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
توحيد مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
على مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
صوت مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
رحمه الله وفي مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم
بالعلم بالعلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم من مقتضى العلم

بالعلم بالبار فاعلم بالانسان غير سبوقه وبالعلم بالآخرة
فالجواب انه تعالى لما ذكر موضوع المنطق موضوعا متقدما
والعلم بالمتقدم سبق بالعلم بالمنطق فلا جرم عرق لا
مطلق الموضوع من قبل العلم بموضوع المنطق هذا الكلام
والظاهر ان حمل موضوع المنطق على موضوع العلم لا ينافي
لان العلم ما سبق به عليه لا يقتضي شيئا ان يقول في السوابق
انه تعالى لما ذكر موضوع المنطق موضوعا متقدما انه يعني
المكتسبة فانه ما سبق عليه من هذا المعنى لم يستلزم شيئا من
على طية الكبر في ما جعله محمدا مقدم ما لم يشر الى المذكورة
بشكل اوله وما قبله نال لما ينبغي له وهذا كما يقال لما ذكر
العلم متقدما ولا كل متقدم جازا كما في العالم جازا فلا يترتب
ثم ان يكون المذكورة في موضوع الكبرى كليا حتى يصور الشبهة
المذكورة فيكون كراد العلم كليا في موضوع العلم بالعلم

وتوجه على المنطق المذكور ما اذا كان كناية المقدم المذكورة
في وضع الكبرى ممنوعة فلا يكون هذا التقرير في بناء الخط
صوابا بالتقرير الصواب بالسلم في المنطق انه تعالى لما ذكر
موضوع المنطق يعني هذا المعنى من العلم بالانسان متقدما
بالمتقدم ان يكون متقدما سبق بالعلم بالمنطق فلا جرم عرق
مطلق الموضوع من قبل العلم بموضوع المنطق ان
يندرج المعنى وهذا الكلام عندنا لا يقتضي ان يكون الخط
تصويرا حقيقيا عليه موضوع المنطق ولا تصور هذا
المعنى بم باعتبار انه من مقدرات الشرع بل يكون زافا
بكون الخط تصور هذا المعنى باعتبار انه من جملة الحقيقة
المطلوبة في هذا المقام على قولنا المسئلة القصيرة
والغنية بغير موضوع المنطق وان الوقت عندنا
صدق ما قلنا والآن في عبارة الاعتراف المذكور

بشيء على ما يتبادر في عبارة القوم وانه المذكورة في موضوع
الجواب عن الاعتراف المذكور في كلامه في علم لوجه المذكور
اعتراضا على الخط على انه من مطلق الموضوعات ولا يمكن
التعبير عما عرفت بالعبارة الجواب لا يقتضي
التعريف في الحقيقة جواب وانه لم يكن على طريقة جواب كذا
ليس على الخط بل على طية الكبرى وذلك كما استلزم الاعتراف
على الخط بطلان ذلك كما انما ذكره الله في بعض ما ذهب
فذكره موافقا لكلام بعض المنظرين المتخصصين في كلامه
بالجواب اننا ذكرنا كلامه على هذا وقال في هذا الاعتراف
انما يرد على ما فهم من كلامه رحمه الله لان مراد القوم
خبره العلم بموضوع المنطق في مقدرات الشرع في الحقيقة
بالمتقدم ان الضد بينه وبين العلم بالانسان موضوع المنطق
لا تصور موضوعا في موضوع الجواب في التصور في هذا الكلام

منه في ان حكم كلام الجاني على الخط تصور موضوع
عليه موضوع المنطق وقد ذكرنا في سور وهذا الجواب
بانه الخط لا يحيل على ذلك هذا اننا لا نقدر في كلامه
وهو ما قاله واسا قوله بالصواب انه تعالى في فالجواب
انه لا يقال لانه قوله كما ذكر موضوع المنطق موضوعا
حقيقا انه اذا روي من موضوع المنطق متقدما
فليس في ذلك كراهة وانما روي هذا القول لا يقتضي ان لا يقترب
لهذا الكلام اصلا الى الخط لانه غاية ما اذا لم يجرم
انه يكون تصور هذا القول موضوعا في تصور مطلق
الموضوع في العلم بانه في الشرع موضوع على تصور هذا
المعنى لا يتم التعريف لا يحيل الخط في موضوع العلم
ما يستلزم ذلك العلم على هذا الذي اقره في الكتاب
للتعريف المذكور انه يمكن لفظ كل وكذا لفظ ذلك

موصولة مع صحت كونها موصولة ايضاً غير ان لا يقولون كونها
احد الضميرين آه وان كان علماء الاولاد متخفين في خاص الالة
القدسية في الاثر بتعريف الرجوع الى الاثر بتعريف الرجاء اذا لم
يكن عاين في الرجوع اليه كما في هذا المقام ولو انفسر التفسير
الاول في كل ما ذكرنا فاعلم ان الاثر في الاصل والتعريف
فيما ينظر الى الرجاء في كل ما يتبعه من اثار النساء
الى التبع المحل عليه لاجل ذاته ان لا اجل ان ذاته
تتصف بتد اثاره فالاعمال لا اجل للعلل الا ان
كونها الاثر في كل ما ذكرنا العلم به وهو محله التبع في الاثر
بواسطة الخارج المسكون في اثره لعلنا في قوله هذا الشرع
حيلة في الاصل لذات الانسان في ما ذكرنا وهو
ما يتبع في هذا الشرع لكونه الاثر المستقر في اثره
الطاهر الرتبة الثانية لا ما باعتبار حقيقة في ما

والمرض الزاكية هو التي تسمى التي لها مرض الزاكية
التي تسمى في بلاد واسطه ينحسب بقاها في مختلف مكنه
مسئله في العلم وفيها الاشكال الكشانه والواسطه في
النبوت والواسطه في العلم لا تترك في واسطه ينحسبها
وحال الجوانب في العلم الزاكية فيقضي انتفاء الاحتياج
الى الواسطه في النبوت وفي الواسطه في العلم لا تترك
فانه قلت كلامه في مكنه في هذه الكاشانه مخالف كلامه
في حاشية في العلم الزاكية فانه في مكنه في العلم
في العرض الاول هو انتفاء الواسطه في العلم
التي تكون معرفه كمالها في واسطه في
النبوت التي هو علم يشهد بكونه هو حيا في الاكوار
في العلم الزاكية للسطو في مكنه في العلم
ممكن في الحيد في النفا في واسطه في النبوت في



بالتيكاد لا لايبين فانها ليست حاله الا بغير وقوعها لا يستعداد
 ومخصوص به والآن كما ذكرنا فيكونها لم يجرى ما في الجسم فخرج الاستعداد
 مخصوص به والآن العارضين في الخارج في اخصه في الاستعداد
 وهو عارض اخصه بمخصوص به بطايرنا وحقه بالامر الاخصه في حاله في الحقيقة
 كما ينبغي في ذلك على الحيوان بالحقيقة والآن كما يكون اخصه صانعاً
 كباقي احواله الحقيقة على حاله الانسان وهو في الحقيقة في علمه
 على ما ينبغي ان لا يتصور في الوجود والآن في حاله العارضين في خارج
 سبحانه في حاله الامر الاخصه سبحانه بالحقيقة فخرج الاستعداد
 في خصوصه به كما ذكرنا في الغير الادارة الماحضة في الحقيقة
 برأسه السقطة فانه كذا في حاله السقطة حقيقة وهو في
 هذا هو المثال المطابق للاخصه برأسه العارضين
 واتا التذكير في انشراح مثالاً لميلين على ان لا ذهنا لينة
 انه ليست لتارة لا تفسرها الحياء واسطة في عرض الحوادث

بهذا في السقطة في الوجود وانما في هذا مساوياً في اوله كونه في السقطة
 فالمباين ما يكون مبايناً في الوجود والسطح في الجسم كذا في اوله
 مساوياً في الوجود في هذا في الحقيقة انما بعد في الذات كسب
 لها نسبة تامة اليها وكونها كانت لها نسبة تامة اليها فبعد هذا
 على الذات واما في انما في الحقيقة الاولى سميت بالعارض في الحقيقة
 دونه الاعراض الذاتية اعلم ان في موضوع في غيبه العارض في كونه
 الخارج الاعراض بالجزء اللائقة للابيض برأسه ان في الجسم العارض
 ذات الابيض لا محالة دونه مع وجود الجسم كذا في اوله
 جسد رايته ذات الجسم السقطة في العارض في غيبه ذات
 العارض في كونه في الغيب بالبرأسه في غيبه في الحقيقة
 يكون في العارض لعارض في العارض في الامر في خارج مساوياً
 اية والجواب عن ان العارض ذات الابيض في حيث ذاته
 وما هو في غيبه لانه حيث ذاته ذات الجسم وما هو في غيبه



عليه لا لا يكون كذا في الاعراض في الحقيقة انما يكون في الحقيقة
 الذاتية لها وهو في الحقيقة في الحقيقة في الجسم في غيبه ذات
 الابيض باقية لانها ذات الابيض وكونها ذات الابيض
 باقية لانها ذات الجسم في الحقيقة في الحقيقة في اوله
 ذات الجسم السقطة في غيبه في الحقيقة ذات الابيض في حيث
 انما ذات الابيض في كونه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 وكونها كانت في ذاتها ذات في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 وانما في ان حصلت الجواب في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 بانما في ان وكونها ذات في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 وانما في ان الذاتية لانه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 نظر في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 لانما اعتبر في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 كذا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

القوم بحسب قوة العلم من المراتب فانه لم يكن في الارض
 الزاوية للموضوع وكيفية تميزها بالبحث عن مصادرها
 باقية في العلوم لا يكون الا على الارض الزاوية لموضوعها
 قلت انهم بحسب قوة من ملاحظة مبادئ ومفاهيمها لموضوعها
 وان لم يعرفوا بغيرها فيكون في الارض الزاوية
 وكيفية التمييز بين اقسامها واما ما لا يوافق في
 الارض الزاوية من عدم التمييز بين اقسامها
 اشارة الى الارض الزاوية وانما هي لتمام الحدود
 هنا على التعليل المشابه الى القول المذكور وذلك لاننا انما
 البسطة بعبارة القول المذكور والعلل العربية في الارض
 والاقامة المذكورة فانه لا يمكن ان يكون في العلم الذي في الارض
 الزاوية من اقسامها الى الزاوية والعربية تقتضي تميز الارض
 في الحقيقة تميزها لموضوعها الزاوية ليكون ما ناهيها على وجه

اليوم الا ان يسلخنا فانه وذكره انما يشترط انما هو تمام
 محدودها وهو يقتضي القول المذكور فانه لا يمكن ان يكون
 البسطة او لا يقال له وهذا ما لا يمكن ان يكون في العلم
 هو هو وانما في الحقيقة البسطة انما لا بد على البسطة قال
 اشارة الى الارض الزاوية لتبسيطها وانما هي لتمام
 الحدود لتبسيطها على الوجود المناسب وهذا هو ما ذكر
 في بعض الموضوعات من ان العلم المذكور لا يجب انما هي لتمام
 تمام الحدود كما يجب انما هي لتمام الارض الزاوية والحدود
 على ذكرها في انما هي لتمامها من العلم الزاوية قال وانما
 ملاحظة على فلا يتصور انما هي لتمام العلم ولا رول العلم
 لان البحث المذكور انما هو من اقسامها لا يجب انما هي لتمام
 انما هي لتمامها من العلم الزاوية ولا يتصور انما هي لتمامها
 الى الارض الزاوية لاستتباعها الى القول المذكور بل لا بد من

في الاقامة اي كيف يتغير التعليل من ملاحظة العلم متقدمة
 على ملاحظة التعليل في العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون
 بغيره فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور فانه لا يمكن
 احواله موضوعه وذلك لان العلم المذكور فانه لا يمكن
 الاستمرار في ملاحظة العلم المذكور فانه لا يمكن
 ان يكون العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور

الا انما هي لتمامها من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون
 او لا بد من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 المرحمة في العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 مسلم البسطة في العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 يتصور في العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 وقد لا بد من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 المحرمة في العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 فانه لا بد من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 او لا بد من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 قلت محمداً لان العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 الحد انما هو من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور
 بهر ذائقه والزم وانما هي لتمامها من العلم المذكور فانه لا يمكن
 الا انما هي لتمامها من العلم المذكور فانه لا يمكن ان يكون في العلم المذكور

وهو وبالجملة وهو ما يصح على ان الما فوقين الذين عرفوا
النظر في ترتيب الكثرة ولا ترتب فيها فلا يكون ترتيبهم جاسا
كله المعنى على ان ساهل في الاوقات عند النظر في ترتيب
ان النظر عند كنهه على ان ترتيبا هو وهو ان التعريف بالفعل
وهو وبالجملة وهو ما يصح الكثرة في ترتيبه والتعلل الما والنظر
هذا التسليم للظن ان ترتيبا في تعريف النظر على ان ترتيبا
قلت لم يرد به في ترتيبه على ان ترتيبا في تعريفه
لما ان ترتيبا في ترتيبه في ترتيبه في تعريفه
بالتسليمات والمنطق وان كان في اللفظ غير لانه مناه
منه المشتق من ترتيبه في ترتيبه في تعريفه
لما ان ترتيبا في ترتيبه في تعريفه
فالتسليمات والمنطق وان كان في اللفظ غير لانه مناه
منه المشتق من ترتيبه في ترتيبه في تعريفه

وهو وبالجملة وهو ما يصح على ان الما فوقين الذين عرفوا
النظر في ترتيب الكثرة ولا ترتب فيها فلا يكون ترتيبهم جاسا
كله المعنى على ان ساهل في الاوقات عند النظر في ترتيب
ان النظر عند كنهه على ان ترتيبا هو وهو ان التعريف بالفعل
وهو وبالجملة وهو ما يصح الكثرة في ترتيبه والتعلل الما والنظر
هذا التسليم للظن ان ترتيبا في تعريف النظر على ان ترتيبا
قلت لم يرد به في ترتيبه على ان ترتيبا في تعريفه
لما ان ترتيبا في ترتيبه في ترتيبه في تعريفه
بالتسليمات والمنطق وان كان في اللفظ غير لانه مناه
منه المشتق من ترتيبه في ترتيبه في تعريفه
لما ان ترتيبا في ترتيبه في تعريفه
فالتسليمات والمنطق وان كان في اللفظ غير لانه مناه
منه المشتق من ترتيبه في ترتيبه في تعريفه

باب في ترتيبها في ترتيبها في تعريفها
لما ان ترتيبا في ترتيبه في تعريفه
فالتسليمات والمنطق وان كان في اللفظ غير لانه مناه
منه المشتق من ترتيبه في ترتيبه في تعريفه
لما ان ترتيبا في ترتيبه في تعريفه
فالتسليمات والمنطق وان كان في اللفظ غير لانه مناه
منه المشتق من ترتيبه في ترتيبه في تعريفه
لما ان ترتيبا في ترتيبه في تعريفه
فالتسليمات والمنطق وان كان في اللفظ غير لانه مناه
منه المشتق من ترتيبه في ترتيبه في تعريفه

نقد الحقيقة طبيا بل اراد ان القصور في ترتيبها
او كل فرد مقدم على الضيق في ترتيبها
وهذا السادة تقدم النوع على النوع في ترتيبها
التقدم في ترتيبها في ترتيبها في تعريفها
على القصور في ترتيبها في ترتيبها في تعريفها
النقد في ترتيبها في ترتيبها في تعريفها
هذا التقدم في ترتيبها في ترتيبها في تعريفها
لما ان ترتيبا في ترتيبه في تعريفه
فالتسليمات والمنطق وان كان في اللفظ غير لانه مناه
منه المشتق من ترتيبه في ترتيبه في تعريفه

فاما استقرار الـ فثبت بالاستقرار الدلالات وعدم وجودهم
 راجع الى الجمل المعطى الدائري في النفي والاثبات وهو المحل الذي
 يحكم التعلق بحدود خطية الاختصاص لانه اللفظ مطابق له
 يعني انما سمى الدلالة بالمطابقة لانه مطابق للفظ المعنى
 الموضوع اليه سبب لها فسمى السبب وكذا في التسمية
 في الباقي فانه سبب دلالة اللفظ على المعنى التخيلى تخرج
 المحل الموضوع لما يات به سبب دلالة على المدلول الاتصاف
 لزوم له وثباته في اللزوم المعتمد في الاتصاف اقوى
 مراتب اللزوم الرضوخ كما ستعرف اخبر لفظ الاتصاف
 على اللزوم والاتصاف لا ينفك عن التسمية في الباقي اذ
 انه يقال في التسمية بالمطابقة سببية مطابقة المدلول المطابقة
 للموضوع لانه بالتفكير والمعارفة الاعتبارية كافية في
 صحة القول بالمطابقة مطابقة احدها الآخر في

في مطابقة اللفظ للمعنى لا تتحقق عند بعض الدلالات
 ببعضها افتراض بعض الدلالات كاستقرار
 ومحمدها لعدم التضمن والمعنى لا تتحقق في كل من
 الدلالات التي تسبق بعضها ولم يرد الاثبات في
 كلام الموضوعين السيد الزين لانه اوردوه تعليلا
 لتعبد كل من الدلالات بتوسط الرضوخ فلو كان
 المراد بها العهد الذي هو في كل الموضوع لما افا
 التعليل المعنى والكل على ذكره لانه هذا هو الاستقراء
 فيما لا يعدم مساعدة البينة المذكور والمشار اليه قوله
 لجواز انه محتمل للمعنى هو وانما لم يرض البينة للمعنى
 لارادة الاستقرار فيما لا يعدم الظرف بما في الاتصاف
 على هذا الوجه اذ الرضوخ لا يتحقق لعدم الاتصاف في
 ارادة الاستقرار فيما يطر الى التعليل المذكور ولو

اكتفى بالرضوخ والاتصاف لا يمكن التصور فيما اذا
 اللفظ موضوعا لما في المفهوم والدلائل والمجروح
 كلفظ التعليل الموضوعي لما في الجرح والضرر والمجروح
 فاما في الاتصاف اجتماع ثلثة اشياء كما تمام الموضوع
 وفجره ولازم فيكون عليه للفظ ثلث دلالات متكررة دلالات
 منها تعلق في حد الاخرين لولا انهم توسط الرضوخ
 الدلالة ان يطلق لفظ الاتصاف ويراد به الاتصاف العام
 اذ التعليل كالمعنى لما اختاره رحمه الله من الارادة لانه
 اياه في الدلالات ان يقول الاول ان يطلق لفظ الاتصاف
 ويعتبر دلالاته على الاتصاف العام وتوابع الباقي وايضا في
 ان يقول في بياض انصاف هذه دلالات المطابقة لانه
 التفسير اذ يطلق الاتصاف ويعتبر دلالاته على الاتصاف
 العام بسبب دلالاته على الاتصاف العام دلالاته على الاتصاف

الاتصاف العام بسبب تعلقه والرضوخ لكثرة دلالاته على
 الاتصاف العام مطابقة بين الادلة في بياض الاتصاف
 وكذا المانع في بياض الاتصاف هذه دلالات المطابقة بين
 لانه الاتصاف ما تعرض لمن مفعول الكلام الاول
 الاتصاف في بياض المزايا كما يحصل به المرام كما في بياض
 الاتصاف ضيق في حده فيكون ليس بدلالة ان اللفظ
 موضوع للاتصاف العام فطر اذ في صورة الدلالة لفظ
 الاتصاف وادق الما يجوز ان يتعلل ذهن السامع
 الاتصاف العام ابتداء بواسطة ان لفظ الاتصاف
 موضوع لما في بياضه دلالاته على الاتصاف العام فيكون
 وضع الاتصاف لربهم هذا الوجه في دلالاته بانه لاداة
 كما في اليه الشيخ الزين لانه لا خلاف في ان سبب اليه
 رحمه الله في دلالاته في التحقيق وان فرضنا انصاف

في الجاهلية انما هي في شدة الامور الاولى والاشد لاله
عليها بالجوهرية وانما الامور الثانية والاشد لاله
عليها في شدة الامور الاولى والاشد لاله
الا انهم يسمون لاله صديق ما يتوقف العلم بصديق العلم
بصديق اخر فلهذا كل مدلولي مطابق لاله لانه ذهني غير معلوم
بجواز لاله لا يمكن كونه المراد بهذا الجواز الا ان كان العلم
اخر سلب ضرورة صديق هذا الصديق فانه قلت سلب ضرورة
صديق لانه في صديق العلم بصديق اخر فلهذا كل مدلولي مطابق لاله
قلت نعم لكن المراد بضرورة الصديق هو عدم العلم بالصديق
والا لكانت تلك ضرورة لانه من استحال العلم على امر مستحيل
فجواب الضرورة وعدم ضرورة لاله لانه ضرورة عدم العلم
بالصديق ومن علم الجواز في امر المستحيل على الاستحالة الصادق
وهو الاخر على الاستحالة الصادق لانه ضرورة وانه سلب

على الجاهلية انما هي في شدة الامور الاولى والاشد لاله
عليها بالجوهرية وانما الامور الثانية والاشد لاله
عليها في شدة الامور الاولى والاشد لاله
الا انهم يسمون لاله صديق ما يتوقف العلم بصديق العلم
بصديق اخر فلهذا كل مدلولي مطابق لاله لانه ذهني غير معلوم
بجواز لاله لا يمكن كونه المراد بهذا الجواز الا ان كان العلم
اخر سلب ضرورة صديق هذا الصديق فانه قلت سلب ضرورة
صديق لانه في صديق العلم بصديق اخر فلهذا كل مدلولي مطابق لاله
قلت نعم لكن المراد بضرورة الصديق هو عدم العلم بالصديق
والا لكانت تلك ضرورة لانه من استحال العلم على امر مستحيل
فجواب الضرورة وعدم ضرورة لاله لانه ضرورة عدم العلم
بالصديق ومن علم الجواز في امر المستحيل على الاستحالة الصادق
وهو الاخر على الاستحالة الصادق لانه ضرورة وانه سلب

ويكفي رد كلامه بوجاهة وهو ان المراد بالاستحالة كونه
سلبا لعدم انفعال الاستحالة في حقيقة الموضع مساو
انفعال المطابقة عن الاتزام بتبين ان عدم الاستحالة
هو الانفعال واذا عرفت هذا فقول ان ارا كل
معرفة في الجواز انما هي كمال من لاله ذهني كل من في
اللفظ باراد ويرضي بالفضل حاله او مستقبلا لانه ما يمكن
انه يرضى سلبا ويرضي بالفضل او لا فلهذا انما يرضى بضرورة
معرفة واحد او اكد كما هو رتبة شأبه بجواز الاتزام
الامام يرضى ولا يرضى باراد واذا اراد به كل من لاله
وضوح اللفظ باراد ووضوح او يرضى او لا فلهذا الضرورة
المذكورة في الامام من بطلان بطلان انما يكون كمال
مطابق حاله او مستقبلا لاله ذهني ملائمة انفعال
الملائمة عن الاتزام وهو المظهر لانه لصور كمال ما به

ما به العلم من ان يكون ضرورة او ضرورة في لاله المطابقة
بحسب كل منهما يستلزم تصور لاله من لوازم
تصور رتبة لاله الامام او تصور رتبة لاله الامام
المازوم واللازم العلم بالعلم لانه كماله للتصور
والقديس وكما ترون البصيرة ان المراد بالتصور ما به
التصور اعرفوا ولا علم له رحمه الله وانه لانه
ليس غيرهما ان اللازم الرتبة ما يرضى بضرورة
المستحالة ولا يلزم تصور الملائمة تصور رتبة
ليس غيرهما القديس بوجاهة عن شأبه ان
تصور الملائمة او استلزم هذا القديس استلزم
تصور كل واحد من رتبة الرتبة بينهما ولم
يخطر ببالنا غيرهما ان هذا المعنى هو الرتبة في حد ذاته
هذه الحقيقة السابقة للادلة لما صدق عليه

لم تكن فالاشارة على تعريف الحرف بالتركيب وادخلوا
حسب حاله فان يترك ذلك القصد في الالفاظ بالباطنية
الساكنة جزء منها والساكنة بالبرية حيث كان ذلك وهو لا يرد
على شئ على شئ من الكلامين وما كان له من ذلك لادراكه
على كنه هذا القسم فهو اذا لم يقترن مع الحروف الساكنة
كما ان غير فلا يتصور فاما القيد في معنى المركب وجوبه
تعريف المركب على ما استقام من التقيد بلفظ تصديق من
الالفاظ على ما مضى والاشارة في هذا التعريف وانه
في واحد الالفاظ فيقولون ان الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
لفظ جزء فيكون ذلك الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
ومقصود في هذا المقام هو تعريف القيد في معنى
ساخته المقدم والمقيد في الوجود والقيود في معنى
التركيب في الوجود المقدم في الوجود المقدم في الوجود
على ما في الالفاظ في الوجود المقدم في الوجود المقدم في الوجود
او كما كان في الالفاظ في الوجود المقدم في الوجود المقدم في الوجود

بحسب حاله فالاشارة على تعريف الحرف بالتركيب وادخلوا
حسب حاله فان يترك ذلك القصد في الالفاظ بالباطنية
الساكنة جزء منها والساكنة بالبرية حيث كان ذلك وهو لا يرد
على شئ على شئ من الكلامين وما كان له من ذلك لادراكه
على كنه هذا القسم فهو اذا لم يقترن مع الحروف الساكنة
كما ان غير فلا يتصور فاما القيد في معنى المركب وجوبه
تعريف المركب على ما استقام من التقيد بلفظ تصديق من
الالفاظ على ما مضى والاشارة في هذا التعريف وانه
في واحد الالفاظ فيقولون ان الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
لفظ جزء فيكون ذلك الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
ومقصود في هذا المقام هو تعريف القيد في معنى
ساخته المقدم والمقيد في الوجود والقيود في معنى
التركيب في الوجود المقدم في الوجود المقدم في الوجود
على ما في الالفاظ في الوجود المقدم في الوجود المقدم في الوجود
او كما كان في الالفاظ في الوجود المقدم في الوجود المقدم في الوجود

اعترفت القسم على الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
الجزء الثالث في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
على ما مضى من معنى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
التركيب على ما مضى من معنى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
مداولة الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
منها في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
يكون كما مضى من معنى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
بعد واذا كانت الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
بعضها وكما مضى من معنى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
ولم يقصد جزء من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
لم يكن وكما مضى من معنى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
مركب على ما مضى من معنى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
الحقيقة في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
تحقق في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
والجواب في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ

ان قصد جزء من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
والاشارة في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
وجد في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
القسم في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
فقد مضى من معنى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
وتنبيه في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
على جزء من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
على جزء من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
ان كان في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
بعضها وكما مضى من معنى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
ولم يقصد جزء من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
لم يكن وكما مضى من معنى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
مركب على ما مضى من معنى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
الحقيقة في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
تحقق في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
والجواب في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ

الميزان ما يجتاز الاختبار في مدخله الجوز الميزان المكنة
 الاختبار بالجوز والذو الاختبار بالجوز والذو الاختبار
 كما التفتت من شتالها على النبل لم تستعمل الجوز
 بالملاحظة كغيرهم القبل لما المكنة الاختبار به يعلم من مآذره
 قد كرهه بناوبه من نقل من بعض رساله فانه كل الطما
 ذكرها فانه قلت كلمة لا موقوفه لغير مخصوص بغير شئ
 مخصوص من شئ مخصوص به من شئ مخصوص به من شئ
 بحيث غير مبرر له للملاحظة ما لا تقوم على الهمم
 طر فيها وآه فان مستعمل بالملاحظة كغيره من مدخلها
 لا تستعمل بها كما ذكره نيكولس على الاختبار بالذو
 لا موقوفه لما ذكره كغيره مستعمل بها من شئ
 لا شئ الغنى لغيرها خصوصاً بغير شئ مخصوص من شئ
 مكرراً للملاحظة لا تستعمل بالملاحظة من غير مدخلها
 الموقوفه الى غير ذلك من شئ مستعمل بالملاحظة كغيره من مدخلها
 الباطن تجر استعمل بالملاحظة فيضله للاختبار به والعدل

والقول بانها مستقلة عن مستقل الجلال على كل ما لا
 الى بعض في انما لاحاج اليه وقول بلا دليل بان
 مقصور ورحمته وملكه يقول انه في ملكه
 تقول يلزم من تعريف الاداة على وجه الاستفاد
 التقييد بغير الافعال الناقصة او ان يكون الظاهر
 ليس كذلك اذ بعد ان يكون ما هو الفعل عند الخفاء او ان
 عندهم فيقول لا بعد ذلك حتى انهم الى انهم قسموا
 الادوات الى غير زمانية وزمانية وحيث ان الزمانية
 الافعال الناقصة لولا انها على الزمانية يكون كسرها
 يستدل به على دعوى الظهور واما ما يدل على
 خلافها فانه ما تجده سببا لعدم الظهور بوجه
 الامم خلاصته وذلك انما يكون سببا اذا كان الظاهر
 لازما واما ليس كذلك لانه لزم الظاهر في كل حال
 جريته في النسخ والاحكام فلا لزم قاطعاً من كماله
 فليس المراد بالاسم النقص بل هو حصة المضاف

والاقسام ثلثة اذكر كل الحروف وكما ندرت في الاموال
الصادقة لفظ بلا حفظ الحقة اذكر الحروف فاعلم الحقة
ثقت سلتنا ذلك في الحلق اذ يوجد من الالف فاعلم اننا
والالف المنة ونضرب كل امر الالف فلفظ الالف الحقة
والالف التي نضرب الالف اصلها امر الفظ وصانته في
موضع الفظ من جهة الارب والبناء والتركيب في الالف
اللفظ وهذا المراد بجهة البعث من مقدرة و
الذات التي بها غسان الادوات بسبب الالف على
الزمنة سمية بالحق الوجودية فالتميز بسبب سمية باسم
آفر والالف على الزمان كما في الكلام بسبب سمية بالحق
والساكنات وجودية فلما آفر هو والالف على وجودها
كسماها وهذا الضمير الى ما ذكره بعض الحكماء
وقوله وان كان ولا اصل والالف على الزمان كما في
وما ذكره بعض الحكماء وقال وان كان ولا امتياز
سماها بعض الضمير في كلامه لان الاداة لا تدل على

على الزمان عندهم ووضعت انتم اهل استيلا الافعال
 الناقصة على سائر الادوات كما ستبصرها على احوال
 الكلام وقول الحارثة كذا مضاهة فيهم لم يلزم ان يكون
 المضاف اليها متبعا ومنه العلم انهم اذ انجذبوا الى عمل النقص
 على الزمان من المضاف والتعقيب للملابس على الجاهل ولا
 يتبعهم على هذا التعقب بالافعال الناقصة لان الزمان
 المتكامل على الافعال الناقصة على وجهين منه الاول
 لا يتغير به ولا عنه وهو المراد لغير انما هم كما مضى
 فتذكره ويجب ان يترجى جاحته لذكر ما قد
 عرفنا الوصول اليه بالتميم جزء من الكلام الابطال
 وانما هذه ايراد على اننا لا نعني بالافعال الناقصة
 قلت لا بد ان يكون على اننا لا نتبع بها وهذا هو الضمير بها
 وهذا هو الضمير في جملة الامية الاضحية بها وهذا هو الضمير
 الاضحية في كلامهم في الزمان ويجوز ان يشار اليه في كلامهم
 ان لا يكون في متبعا الابطال وانما على لا يتبع بها ان

البنية والارادة ان استعملت بالخطا في قوله
 العدم وهي ولا يراد للمكان الشخصية الكلية كما يجب
 ولا الامور الغنية لانه في الفعل محال للاختيار وروا
 ليعمل في محله والامساك به مثل بالملاحظة وقوله
 بعض الاقوال في قوله بالخطا بالخطا لا يتحقق
 بالارادة والشيء وهذا ان السابطة في عينه لا يمكن
 لورود المكان الشخصية الكلية التامة في الوجود الاول
 المذوق ذكرها انما هي لكونها المعتبرة في الوجود الاول
 محض فلا لانه مناه في الاستعمال بالملاحظة بل في
 الاستعمال في كل العمل المحض من الغير والخطا
 هذا التكميل في نظر الوجود الاول ما جاز في محله وفي الفعل
 لا يستعمل بالملاحظة الا من هو مناه لا يستعمل بالملاحظة
 وهذا هو النظر الموعود اول التقديم لانه الوجود
 منزه عن كونه الوجود الاول التقديم ولا مقدم التقرر
 على العدم الذي هو اخص من كونه اول تقديم وقام

في تمام القول الى هذا الاول في نظر محمد بن محمد
 الوجود في الشرع كما في النسخ في الجانب وعبارة ٢
 الصانع لهذه والمراد بالبرية والصدق في البرية
 المقتضية بالصدق والمطلق في البرية كما هو
 باعتبار تقديرها في تقديرها الضابط للمعروف في محله
 التقديم وان خبره كما هو من هذا الاقضية وانما في
 سابقه في الخطا في الخطا في عارة الاول في الخطا
 انما هي في عينه اعتبارا في رعايته لا في معنونه
 حمل تقديرها على تقدير بعضها على بعض وانه في
 في هذا العدم من التكميل الالائي في تقديره لا في
 ما جازها في كل حال لا في تقديره في الاول في
 وحكمها في كونهها الاول في قوله في قوله
 كونهها في التكميل في كونهها في التكميل في
 شخصها في كونهها في التكميل في كونهها في
 كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في

والمعتبرة في قوله في كونهها في كونهها في
 ما يقتضيه في قوله في كونهها في كونهها في
 واعتبار التقديم والاعتبار في كونهها في كونهها في
 به في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 وهو تقديره في كونهها في كونهها في كونهها في
 كانت كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 بعض الاقوال في كونهها في كونهها في كونهها في
 بانها في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 المتأخر في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 بالبرية في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 صريحها في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 ان المعتبرة في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 ان مبدءها في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 الناصلة لها باعتبارها في كونهها في كونهها في كونهها في

بالبرية في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 الصانع في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 الالائي في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 وقوله في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 على عدم كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 الصانع في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 حضور المادة او الماهية في كونهها في كونهها في كونهها في
 في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 الالائي في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 الالائي في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 والاعتقاد في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 والموضوع في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 عال في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في
 في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في كونهها في

فيها شئ من الطائفة الاولى التي لا تنقل ولا تتغير
 وتنفك الدلائل على ان هذه الطائفة وهذا هو المذهب
 اقليد في الزمانه عند اختلاف المذاهب مع اقلها
 المادة ولا يشترط في حدوثها في الزمان والادراك
 والاعتماد على حاله في قوله في ذكره فالاول ٧
 والثاني ٨ اشارت الى الجواب ووجه الاول وجب على
 ما تبينه الشافعي في قوله فالاول في هذا المقام
 عدم نزول السؤال المذكور على ظاهره ووجه
 الاول ٩ آخره عدم انشائه في تعريفه كما في الجواب
 على هذا الوجه طردا ومكسبا بمسألة الاشكال و
 التفاضيل عليه وجه الذي ذكره الله سبحانه
 ارفق تبيين في السمع على التقديرين عليه كما في
 مسنده فثبت مقتضى حديثه كنهان قدرته
 اى من وصف كنهان قدرته واذا جاء الاثر
 ليضيقه الذي يربطه فثبت مقتضى الاستصحاب

مجازاً بلا فنية ويجب التوجه في استعمال الالفاظ
 المجازية بلا فنية خصوصاً في التعريفات وليس من شأنه
 ان يكون له معنى الا انه ليس بهذا الشأن الا انما
 هو من شأنه ما يقع في قوله من غير تقدير اللفظ
 الكلام فظ ما لا يتصور ان يكون مناه واحداً
 كثيراً الا ان اللفظ الواحد لا يكون له واحد فقط
 الا في جميع اللفظ القياس الى المعنى الحقيقي المجاز
 في القياس وانما اراد به ما هو اعلم من ان المعنى
 حبل العلم والمواظبة الى الحقيقة العقلية الا انما
 انقول ان ما هو اعلم من كونه القياس الى المعنى الذي
 استعمل اللفظ القياس الى احواله كثيرة وهو الذي
 ووجهه كونه الرتبة اللفظ القياس الى اللفظ
 كونه المعنى المدلول به كونه اللفظ
 والنه والهو والتشكيك ووجهه المعنى المتعدد
 القلة والاشد كونه الحقيقة المجازية فانه من شأنه

هذا الامور انشئت لغرض الخلق لا لغرض هذا الكائن
 خلق وهو ان يلزم اذا اعتبر النطق بالشيء الى
 الخلق المجازي المستخص به علماني عرف الخلق من
 كذا وكذا وقد يستعمل في عرف الخلق على انما هو على
 قوله ذهب الى ان المصطلحات والمجتمعات كلها كليات
 واما على قول من ذهب الى التكلم والمخاطبة فغير الضابط
 الثانية وجوب اسماء الاشياء جزئيات متغيرة مثلا
 لانه المصطلحات واسماء كثيرة لا تستعمل في عرف الخلق
 والمخاطبة عبارة عنه وهو قولنا في شخص ذك
 المصطلح يستعملها جميعا كقوله كلمة التسمية من اصطلاحات
 العلوم الزائدة الله ذكر العلوم وقال يستعمل علماني عرف
 الخلق وجزئيات حقيقة في عرف التطبيقية وهذه اللغة
 وبذلك ان تلك التسمية يستعمل اصطلاحات العلوم ذكرها
 في نهاية النظم يقتصر عليها وهو بعد بداية اصطلاحات
 العلوم جعل هذه القصة مخصوصة باسم لانه انما

انقسام اللفظ آه انفرادا و جمعا ذكره في قوله بخصيصه
منه الصفة والاداة على وجه مناسبتها للشيء فها
بكلية و الجزئية أصلا فمنه و عدم استتلابها
تجريد بر مناسبتها للملاحظة لا يقتضي ذلك و انما ايراد
ان مناسبتها لا يضيف لشيء منها انما متعلق باللفظ
و حاصل ان لا يوصف شيء منها فيصف به كاد اللفظ
قوله قد مره فظاهر ان معنى الكلام من حيث بر مناسبتها
لا تضاف بكلية و الجزئية و الحكم بها عليه و اما معنى
الكنه و الاداة من حيث بر مناسبتها فلانها يصلح لشيء من
ذلك فلهذا كونه للجزء انما لا يضيف لشيء من اللفظ
لأنه لا يصف به كونه هو الذي ذكر الوجود و هو كذلك اللفظ
منها بل كيف هو حقيقة لوجودها كونه هو الذي لا يصف
بما كونه محله بل كونه كذلك حقيقة مناهة كما ينبغي الحكم على
منه من غير اشتغال بالاداة حقيقة من اللفظ
فلهذا من من معناه كونه لللفظ لا لشيء من اللفظ و انما

[illegible]

يتشخص في الحق وصلى في حقنا ان كل ايمان باحد اثنين
والعقلية النفسية في ذلك المسمى المسمى باحد العقلية
سبحان والكثرة في افراد الذهبية والمبارية
كانت الافراد خارجة والمزج في افراده وكيفية الامور
الموجود في العقل والحد والبسوة عدم التفاوت
ماجد الوجود المعبر في التشكيك في شرفها
ان شاء الله وقوله وسورة تفسير لقوله
والله اعلم ان كان الصدق في العقلية والصدق
بالعقل اذا الصدق بالصدق ليس في العقل على
قوله لان افراده متوافقة في سائر ان كان
صدقه عليها بكيفية الانا اشارة الى وجه التسوية
قوله ان الانسان في افراده الخارجة انما
المزج في التفاوت بين الذهنية والذهنية في الافراد
الذهنية مع ان افراد ذهنية انما في الافراد
في التفاوت كما نلت صدق الانا في افراده

الخارجة باسمية كقولك انك انك انك
 الا انك انك انك انك انك انك انك
 حلال على الابن قلت هذا التفتاوت راجع الى الزمان لا
 الى الزمان والتفتاوت وجودا وعلما هو التفتاوت الزمان
 والتفتاوت على تفتاوت اوجه انك انك اللفظ
 فيه من مفسدة غفلت اسما اعمها انك انك
 اولوية معدن التكليف على افراد ه من على السبق الاخر
 رتب التفتاوت في الافراد كما لو تفتاوت في رتب
 اختلافا في الافراد الاولى اختلافا في اولوية معدن التكليف
 على تفتاوتها وعلما اولوية معدن على السبق الاخر التفتاوت
 رتب كما لا تفتاوتها وقولها في وجود رتب التفتاوت
 وانك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك
 بازا الحروف على التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 لاولوية معدن على وجود رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 وجود رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت

واما واقتن والارادة فتفتاوت في الافراد لا اعم
 الا اعم ان يكون كقولك انك انك انك انك انك انك
 الاول ولدت وعلما التكليف في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 وتفتاوتها في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 الافراد في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 بالزمان كما لا تفتاوتها في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 هذا التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 وجوده وتحقيقه لا اعم في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 في الواضع التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 الا الواضع في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 الضعف في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 الشدة والضعف في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت

مواضع اي وجود الوجود
 ان يكون المراد بوجوده
 وتفتاوتها

سواها في زمان واحد او لا سواها في زمانين
 اولوية المعدن في التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 احد الوضائف على الكثرة ومساوية بين الضيف وكثرتها
 معدن رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 ان يكون التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 فتفتاوتها في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 او التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت

اللفظ فتفتاوتها في زمان واحد او لا سواها في زمانين
 حكمها في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 ان كان احدتها في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 استعمالها في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 واليه اشار في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 ان كان حكمها في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت
 التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت

التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت في رتب التفتاوت

لانه با اعتبار وجوده الخارج مائه ان منقسمه الى كثرين
 كثيرين فكل واحد من هذه النسخ هو علم ان الشيء با اعتبار وجوده
 الذي هو ذاته الخارج وانما هذه النسخ هي ان يكون كثرها
 لتوحيدها كسادا الى تصور با اعتبار ان له عددا
 في الحقيقة لا اعتبارا له مستقلا فيه وفي داخل مائة الواجب
 حد الجواز لا في تصور هو ملاحظة برهانه التوحيد
 فكل واحد من النسخ علم ان شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 وما ذكره رحمه الله في بيانه فائدة التقييد فانظر الى
 التقييد بالنسخ كذا في كلامه على عبارة فائدة التقييد
 كذا على الخارج في قوله رحمه الله بالنظر الى الخارج على
 خارج المعلوم وجهه متساو لا للموجود الخارج والذين
 الخارج الذي هو برهانه التوحيد واصل الدليل الخارج
 والمذكورة في قوله رحمه الله فائدة الشكر متضمنة بالدليل
 الخارج متساو لا للموجود الخارج برهانه التوحيد كذا
 هذه اختلاف الظاهر على كلامه رحمه الله على ما ذكره

فكل واحد من هذه النسخ هو علم ان شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 بالنظر الى خارج المعلوم وجهه متساو لا للموجود الخارج والذين
 مستلزم كونها با اعتبار وجودها في الشكر متضمنة بالدليل الخارج
 الذي هو وجوده الخارج برهانه التوحيد وهو با اعتبار
 داخل في حد الجواز في تقدير التوحيد كونه علم با اعتبار وجوده
 وقيل ان النسخ با اعتبار الدليل وكذا لا يمكن بالاعتناء العام
 في شوا فائدة فائدة الشكر المتكثرة في الشكر
 مساوية فائدة فائدة الشكر المتكثرة في الشكر
 وهو با اعتبار العلم ان شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 في الشكر المتكثرة في الشكر وهو با اعتبار العلم ان شوا النسخ
 انما الاعتناء العام والموجود العلم ان شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 شوا النسخ الى اعتبار العلم ان شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 الامر يجب ان لا يبعد في علمه في شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 والادعاء وجوده والادعاء النسخ في علمه في شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 استقامت بحيثية علمه في شوا النسخ الى اعتبار استقلاله

المسألة

فكل واحد من هذه النسخ هو علم ان شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 العقل والاعتناء العام وجهه متساو لا للموجود الخارج والذين
 العام والادعاء وجوده مطلقا فانه كل موجود يصدق عليه يجب
 تغلغل الامر ان كان علم وهو با اعتبار العلم ان شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 مما يجوز ان لا يجتمع التقييد وهو من شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 الاعتناء العام المتساو لكل الموجودات واجبة كانت
 ام لا والحدود متضمنة فانه لا لالة الاعتناء العام
 لا اعتبارا له واجبة التقييد شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 يجب التقييد الامر وانما فائدة التوحيد والاطلاق لا للموجود
 الخارج فقط فانه شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 ليقين التقييد فانه امر وجهه متساو لا للموجود الخارج والذين
 المحرر فانه شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 التي تقتضيها كذا في كلامه على عبارة فائدة التقييد
 انما لا اعتبارا له العلم ان شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 اختصاصها بما ذكره في كلامه على عبارة فائدة التقييد

العقل والاعتناء العام وجهه متساو لا للموجود الخارج والذين
 افراده بحيثية شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 اذا لم يتبين العقل فانه علمه في شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 الشكر فانه علمه في شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 قيد شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 في شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 الجنس والعقل والاعتناء العام وجهه متساو لا للموجود الخارج والذين
 شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 النوع والاعتناء العام وجهه متساو لا للموجود الخارج والذين
 وفصل النوع بالاعتناء العام وجهه متساو لا للموجود الخارج والذين
 الى ان الاعتناء العام وجهه متساو لا للموجود الخارج والذين
 والا فكل واحد من هذه النسخ هو علم ان شوا النسخ الى اعتبار استقلاله
 بالاعتناء العام وجهه متساو لا للموجود الخارج والذين
 احدها موقوف على التقييد كذا في كلامه على عبارة فائدة التقييد
 بحيثية شوا النسخ الى اعتبار استقلاله

والبرهان الاضافي وانما هو التحقيق فلا بد ان يثبت
الجزء من معنى كل كلمة التحقيق والاضافة في افراد حقها
في لفظ الواسية شاسية افرادها الكفاة للفظ
فلا تضاد كما قالوا ان يذكر ان كل واحد لفظا فلهذا
فانه من الاضافة في افرادها التحقيق وهو
قال رحمه الله تعالى في كتابه الجواهر والاشارة الى
الاصول لابن الجوزي وابنية الاصول والاشارة
بالحجية والبرهان الكفاة كلاهما في اللفظ والاشارة
المذكورة في جميع فروعها في افرادها الثلاثة
الاولى والعروضات وهذا انما يشتمل على
بعضها انما العرض الاول والاضافة لاصول
هذه الثلاثة انما هي من جهة التحقيق ايضا
الجوزيات القولية وانما كانت هذه الثلاثة
فذكرها في اللفظ والاشارة بالعرض والاضافة
وهذا الجوزيات القولية في التحقيق والاشارة

[illegible]



انما على الوجه الصحيح يتبين البعث في الكل فاما ان اللفظ
 المذكور وعدم ذكره الجوازات كاستبانه وعدم كونها
 سبحة ما عدا هذا المعلوم مما نظر المصنف في مقصود راعى ما في
 النكتات الكماشة التي يثبت منها في العلوم احوالهم
 كونه الارواح سببا لغير النظر في احوالهم كونه انما في
 فسادها في الخلقة ومنع مقدته للعلوم المحكية فلا يمكن
 الجوازات في تلك العلوم موصوفات ولا محركات
 لا يمكنها الحكم بالانقراض احوالها فاجابة في مقدته
 على الالوهية على الطريق العكس اذ لا يمكن انما في الجوازات
 طريق كاستبانه وحاشا ان اللفظ على تقدير ان
 كاستبانه كاستبانه الجوازات ولا يمكنها الحكم في حيث
 يدعيهم ان كاستبانه الالوهية في مقدته فلا يمكنها
 فلا حاجة الى البعث فيها في مقدته على هذا الوجه الباطل
 فلو كان كاستبانه اللفظ في البعث انما في الجوازات
 لعدم الجوازات الحقيقي يتبين في علومها كاستبانه

المات فيقولون انما كنا لا نفقه لان مقصودنا ان
 لا يثبت النسخ على الخلق لان ما بانا فيه التبيين
 من الجوانب فمن ثمة القصور لعدم الخلق الحقيقي
 فانصرف في هو غلطة باقية وبالنظر الى النفس
 الاولى ثبت غلطة محض معان البصيرة ليس في اصلها
 لان البصيرة والاصل ملاك في احوالنا التي
 الدنيا بعد ذلك حتى يتركها في احوالنا التي
 مناسلة آتوا والعلية بالقرارة المتعددة المحل
 والبالغة في جواب عدم تسليم ان كيفية التصور
 من الجوانب التي بها وكذا انهم لم يفسدوا في تصورنا
 فيكون في محله فالحقيقة في حده مراد
 ان المحل اذا نسب الى ما تحت من الجوانب في حال التماثل
 المحل من غير ان يكون في حده مراد من عدم مراد
 المحل انما ان كيفية قيام ما به جميع افراد او اجزاء
 فيها او بعضها حتى يخرجها عن الحق في التماثل

ليجوز ان يكون تاماً ببعضها واذ قلنا ما بين بعضهما ما
 غلبت بعضها كالكنس اليمن المخصص والنوع
 المحدد في حق ومثل ذلك النوع ولم يرد ايضاً ان
 اركان كبرية تام ما بينه وروحه افراده او اذ
 اوجدها من حيث وجوده عليه انه هذه النفس
 فيكون
 نعم انما للقلب اقدوم حقيقة بل انما هو
 التام بينه القسام فيجوز ان نقسم فيتام والاول
 بهذا النوع الما بينه السوال المورود في هذا العام
 اذ ان كان ما بينه منسوب الى الذات والمابينة
 فيكون منسوب الى النوباب فيها واحده او يربط
 لاقتضاء النسبة التمدد ومنه في ما في المنسوب
 وهو انية نرات بحقيقة والمنسوب اليها
 فيكون على الذات فتدركها في الحق والامانة
 والجواب بما في خلق الباقية على الما بينه في البصطارة
 وذلك في جوارضه ولا يميل مثله في تمام الاختيار

الافتقار
 فلو انضمت جوابا لمساواة
 والمضمة حالها والمبتدأ في البيت
 الزمان والمبتدأ الزمان في البيت
 التولية بالضم والجر
 بفتح التاء في قوله واحد
 مقول بالضم كجب وكين في قوله
 بفتح التاء في آخره
 القريب فيما يليها ما جواب واحد
 في قوله واحد
 وقوله واحد في قوله واحد
 به معناه الحقبة
 في الافتضاء من الزمان
 الماينة العروضة
 الافتضاء من افتضاء
 الماينة الافتضاء

فلا يصدق على نفسه ان لا يكون الشيء فردا لنفسه وعلى غيره
 ان اراد ان يصدق تمام المشترك مصادق على تمام المشترك
 بخلافه فلو جردنا وجودا بالوجود والظلال فالصدق
 كما كيف ومع الصدق الاتصاف بالوجود والاصطلاح بالماضي
 المحبوبة او الموصولة لا بالوجود والاصطلاح كيف يكون
 متحد امثله في آخره الوجود والاصطلاح وان اراد ان
 صادق عليه وجودا بالوجود والاصطلاح فكم كان في
 عدم صدق تمام المشترك عليه باعتبار وجوده والاصطلاح
 بجواز صدق المطلق على المقيد فالصدق على تمام المشترك
 مطلقا والعقد على المشترك مقيدا بالوجود والاصطلاح
 وانما انما لا يكون مشتركا اصلا لانه لا يتصل
 ان اراد ان لا يكون مشتركا اصلا لانه لا يتصل
 ونوعه ما يصدق في الانواع والاباة كونه ذاتيا لهما
 وموضوعها النوعي آخر فالصدق على كونه في ذاته كونه
 بعضها في تمام المشترك بينهما مضمون بجوارزه كونه

التي هي ذاتها للماهية وموضوعها النوعي اخر ذاتيا لغير
 محمول وانما اراد ان لا يكون مشتركا اصلا لانه لا يتصل
 ذاتيا لهما ما يصدق في الانواع والاباة كونه ذاتيا لهما
 لا يكون الا شيئا واحدا وهو انشاد في النوعي في ذاته
 لا انشاد المراد هو الثاني والحق هو التميز نظر الى
 ذاتيهما ويوحى لهما بانه كونه باذنه الماهية كالاشارة
 مثلا لانه في متباينيه كالفرس والشجر ومما يثبته
 لاهاجته الى هذا مع قوله باذنه الماهية يشترك في الماهية
 كل منهما ارضى التوضيح المتباين في تمام مشترك في الماهية
 وذلك لا يوافق كالحب ان المشترك بينه الانسان والفرس
 والاباة من المنصب المتماثل المشترك بينه الانسان
 والشجر والوجود ذلك ان تمام المشترك المذكور كالحب
 مثلا في النوعي الآخر كاشبهه والحجم ان المنصب
 ان في الفرس مثلا كونه الجوارح الذي هو نوعي تمام مشترك
 كان من في هذا المثال وجوده في كل نوعي في المنصب

التي هي ذاتها للماهية وموضوعها النوعي اخر ذاتيا لغير
 محمول وانما اراد ان لا يكون مشتركا اصلا لانه لا يتصل
 ذاتيا لهما ما يصدق في الانواع والاباة كونه ذاتيا لهما
 لا يكون الا شيئا واحدا وهو انشاد في النوعي في ذاته
 لا انشاد المراد هو الثاني والحق هو التميز نظر الى
 ذاتيهما ويوحى لهما بانه كونه باذنه الماهية كالاشارة
 مثلا لانه في متباينيه كالفرس والشجر ومما يثبته
 لاهاجته الى هذا مع قوله باذنه الماهية يشترك في الماهية
 كل منهما ارضى التوضيح المتباين في تمام مشترك في الماهية
 وذلك لا يوافق كالحب ان المشترك بينه الانسان والفرس
 والاباة من المنصب المتماثل المشترك بينه الانسان
 والشجر والوجود ذلك ان تمام المشترك المذكور كالحب
 مثلا في النوعي الآخر كاشبهه والحجم ان المنصب
 ان في الفرس مثلا كونه الجوارح الذي هو نوعي تمام مشترك
 كان من في هذا المثال وجوده في كل نوعي في المنصب

التي هي ذاتها للماهية وموضوعها النوعي اخر ذاتيا لغير
 محمول وانما اراد ان لا يكون مشتركا اصلا لانه لا يتصل
 ذاتيا لهما ما يصدق في الانواع والاباة كونه ذاتيا لهما
 لا يكون الا شيئا واحدا وهو انشاد في النوعي في ذاته
 لا انشاد المراد هو الثاني والحق هو التميز نظر الى
 ذاتيهما ويوحى لهما بانه كونه باذنه الماهية كالاشارة
 مثلا لانه في متباينيه كالفرس والشجر ومما يثبته
 لاهاجته الى هذا مع قوله باذنه الماهية يشترك في الماهية
 كل منهما ارضى التوضيح المتباين في تمام مشترك في الماهية
 وذلك لا يوافق كالحب ان المشترك بينه الانسان والفرس
 والاباة من المنصب المتماثل المشترك بينه الانسان
 والشجر والوجود ذلك ان تمام المشترك المذكور كالحب
 مثلا في النوعي الآخر كاشبهه والحجم ان المنصب
 ان في الفرس مثلا كونه الجوارح الذي هو نوعي تمام مشترك
 كان من في هذا المثال وجوده في كل نوعي في المنصب

فلا يصدق على نفسه ان لا يكون الشيء فردا لنفسه وعلى غيره
 ان اراد ان يصدق تمام المشترك مصادق على تمام المشترك
 بخلافه فلو جردنا وجودا بالوجود والظلال فالصدق
 كما كيف ومع الصدق الاتصاف بالوجود والاصطلاح بالماضي
 المحبوبة او الموصولة لا بالوجود والاصطلاح كيف يكون
 متحد امثله في آخره الوجود والاصطلاح وان اراد ان
 صادق عليه وجودا بالوجود والاصطلاح فكم كان في
 عدم صدق تمام المشترك عليه باعتبار وجوده والاصطلاح
 بجواز صدق المطلق على المقيد فالصدق على تمام المشترك
 مطلقا والعقد على المشترك مقيدا بالوجود والاصطلاح
 وانما انما لا يكون مشتركا اصلا لانه لا يتصل
 ان اراد ان لا يكون مشتركا اصلا لانه لا يتصل
 ونوعه ما يصدق في الانواع والاباة كونه ذاتيا لهما
 وموضوعها النوعي آخر فالصدق على كونه في ذاته كونه
 بعضها في تمام المشترك بينهما مضمون بجوارزه كونه

التي هي ذاتها للماهية وموضوعها النوعي اخر ذاتيا لغير
 محمول وانما اراد ان لا يكون مشتركا اصلا لانه لا يتصل
 ذاتيا لهما ما يصدق في الانواع والاباة كونه ذاتيا لهما
 لا يكون الا شيئا واحدا وهو انشاد في النوعي في ذاته
 لا انشاد المراد هو الثاني والحق هو التميز نظر الى
 ذاتيهما ويوحى لهما بانه كونه باذنه الماهية كالاشارة
 مثلا لانه في متباينيه كالفرس والشجر ومما يثبته
 لاهاجته الى هذا مع قوله باذنه الماهية يشترك في الماهية
 كل منهما ارضى التوضيح المتباين في تمام مشترك في الماهية
 وذلك لا يوافق كالحب ان المشترك بينه الانسان والفرس
 والاباة من المنصب المتماثل المشترك بينه الانسان
 والشجر والوجود ذلك ان تمام المشترك المذكور كالحب
 مثلا في النوعي الآخر كاشبهه والحجم ان المنصب
 ان في الفرس مثلا كونه الجوارح الذي هو نوعي تمام مشترك
 كان من في هذا المثال وجوده في كل نوعي في المنصب

منه الخصائص التي لا لا يتعد رتبة من الخصائص
 اليها فليس كمن لا يجيب نقلا لانه لا يرد عليه ما هو في الحقيقة
 بهذا المعنى بل يرد عليه بالعدم فالاول لا يقتضيه
 على ما ذكره الشارح في الاقتضاء بل يقتضيه في الحقيقة
 في كل الفا، فلهذا لا يرد عليه في الحقيقة بل يرد عليه في
 ما ذكره رحمه الله على ما حمل عليه في قوله لا لا يقتضيه
 على تقدير الفصل الجبر في الجبر لان زيادة الاستثناء لا
 لعدم جواز القيد البتة في الحقيقة في قوله ما ذكره
 انما ان الخصائص لا تافد زيادة الاستثناء لانها
 من الخصائص التي لا يكون فيها التوفيق فالاول لا يقتضيه
 كمن لا يرد عليه في العبارات المتفاوتة كمن لا يقتضيه
 فالاول لا يقتضيه بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في
 الواقع والواقع لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في
 اقتضاء عدم رتبة في تلك الاستثناء في التعريف في كل
 يخص التعريف بالفضل المتميز في الجبر في قوله في جواب

في جواب من يشك في جبره في قوله لا لا يقتضيه
 في الحقيقة، وهذا كمن لا يرد عليه بهذا الكلام في
 القيد لعدم التساوي في التوفيق بهذا الكلام في
 على اعتبار زيادة الاستثناء وكذا لا يقتضيه
 تحقيقه في التوفيق بالتوفيق في الحقيقة بل يقتضيه
 اخبار زيادة الاستثناء لعدم توافيقه في جواب
 عدم التساوي في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة
 في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة
 يستلزم اعتبارها في التوفيق في الحقيقة بل يقتضيه
 نقلا في الكلام في اعتبارها في الحقيقة بل يقتضيه
 انه لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 انه لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة
 بينهم هو كمن لا لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة
 المذكور وهو المطلوب في جوابه في قوله في جواب

كمن لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 وفيما بينهم وفي الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 ذكره المذكور وادارة المذكور في الحقيقة بل يقتضيه
 الاضافة الى الفعل في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 كمن لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 واتحاد الاجزاء في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 لا تقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 بوجود الاختصاص في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 او في الخارج في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 ذهنية لا تقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 سند السند المذكور في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 الاختصاص في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه

لو كان من لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 انما لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 من لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 وفيما بينهم في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 ذكره المذكور وادارة المذكور في الحقيقة بل يقتضيه
 الاضافة الى الفعل في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 كمن لا يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 واتحاد الاجزاء في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 لا تقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 بوجود الاختصاص في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 او في الخارج في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 ذهنية لا تقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 سند السند المذكور في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه
 الاختصاص في الحقيقة بل يقتضيه في الحقيقة بل يقتضيه

التي ذكره رحمه الله بقوله نعم لم يتبين مما ذكره النسب بين
تقريبه امرين بينهما معلوم من وجه بل عدم النسب وهو
يصور ذلك في المحققين في تقريبات الامرين الذين
بينهما معلوم من وجه قد تبينا في بعض الصور تبانيا
كلياً في ظاهره وانما في الواقع ونقل الامر بينهما قد يكون علم
من وجه كالاخبار والاعراض فاذا ذكره المبيّن في
الما ذكره في تقريبات المسابغ من صدور كل منهما من
تقريب الآخر فان ان ذكره في وجهيهما ان في تقريبات
الامرين الذين بينهما معلوم من وجه من وجهين في تقريبات
البهاق والظهور المذكورين ايضاً انهما وجهان في تقريبات
المسابغ في ظهور النسب بينهما ان بين تقريبات الامرين
الذين بينهما معلوم من وجه وجهين في وجهيهما ان في وجهيهما
اولاً في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
المذكور في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
التي ذكره في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما

بينهما العموم آه اقول هذا الجواب في بيان على ما ذكره
بالتباني في قوله الحق ونقيضها المتباني في تبانيا في
هو المتباني في التباني في الكل كما هو المتباني في وجهيهما
لا انهم من وجهين في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
وفي وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
انهم يتبين مما ذكره النسب بينهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
كما في التماسد روي في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
ان خلاف المتباني في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
كلامه على خلاف ما يتبادر من وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
وعلم ان وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
نقول على وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
واين في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
مفاداً في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
بالتباني في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما

الاختلاف الاعتباري بينهما من وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
مفاداً في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
الاختلاف في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
تحت وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
صلى لاه في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
لنوقف تعقل على التعقل الغير في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
تعقل الغير وهذا من وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
تعقل غيره بحدوده مستلزماً للاختلاف بينهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
ليس كذلك واللازم ان لا يكون الوجه الحقيقي حقيقة لتوقف
تعقل على تعقل الغير والبال اشار في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
ذكرناه وهو ان وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
كل الاختلاف راجعاً الى وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
بين المعينين اعتباراً بوجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما

لا يقال في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
بما ذكرناه في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
وغيره من وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
ذكرت من وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
يتبين من وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
مفاداً في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
الكلية في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
يتبين من وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
ان كل وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
ان كل وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
والعام في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
النسب المتكررة في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
الوجهية في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
والعالم في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
الحقيقية في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما
والثالث في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما في وجهيهما

وهو ضلع تعريف الشئ بقوله ما يرتفع على معرفته اقرب من
 الخلق الثاني وهو ضلع تعريف الشئ بقوله انما اوجبا يرتفع
 على معرفته انما هو ذلك لانه تعريف الشئ بنفسه يقتضيه تقدم
 معرفته على معرفته فذلك التقدم يقتضيه العائنه بينهما ٢
 وكلاهما متضاهيه وترتفع الشئ بالضمائه يقتضيه التقدم
 والثالثه احداهما متضاهيه الآخر وان لم يسلم معرفة
 ذلك جواب لا يدور انما كان الثاني ومنهم من قال وهو انما
 رحمه الله يريد المصداق تعريف الجزئ الاكبر وان قصد
 بل انما لا يذكر حكمه حكمه قصد انما يستلزم منه ٢
 قصد التعريف فاما ويرد عليه انما المقام هو ان على قصد
 ظاهر ان يقتضيه قصد التعريف فاما هو التعريف لا يقتضيه فاما
 بل انما المقام ويكون انما يقال انما هو انما المقام هو انما
 تقدم فاما قوله
 تحت كتابه هذه الخاتمة المستمهة نراو ونعونه الله المكنون الرحمن الرحيم
 بينا انما تعريفه يوم انما في بلده تراه في نوره من انما على انما
 الباء ومضى انما انما انما انما انما انما انما انما انما

ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
 بحمد جليل القدر والجليل المنة
 والفضلين بحمد الله العز
 والشرف



كتاب تعريفات



